



المنظمة الدولية للهجرة
وكالة الأمم المتحدة للهجرة
International Organization for Migration
The UN Migration Agency

الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة*

*هذه الوثيقة هي ترجمة لوثيقة المجلس MC / 2355 المؤرخة 15 نوفمبر 2012، و المقدمة إلى المجلس في دورته 101 .

الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة

المقدمة

1. تم وضع الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة بطلب من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة و ذلك بالنظر إلى اهتمامها المتزايد بآثار الهجرة في حالات الأزمات. وقد تم التعبير عن هذا الاهتمام ضمن الاجتماعات السابقة للجنة الدائمة الخاصة بالبرامج والتمويل التابعة للمنظمة الدولية للهجرة؛ و خلال الدورة المائة (100) لمجلس المنظمة التي عقدت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2011 والتي وُضعت خلالها آلية تمويل الهجرة في حالات الطوارئ؛ و كذلك خلال فعاليات الحوار الدولي حول الهجرة لسنة 2012. و خلال الدورة العاشرة للجنة الدائمة الخاصة بالبرامج والتمويل التي عُقدت في 15 أيار/مايو 2012، أحاطت اللجنة علماً بالبيانات التي أدلت بها الإدارة وملاحظات الدول الأعضاء حول أزمات الهجرة، وطلبت من الإدارة أن تُقدّم مقترح إطار عمل بقصد الاستجابة لنتائج الهجرة الناجمة عن الأزمات خلال الدورة المقبلة للجنة المقرر انعقادها في 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012. وقد أحاطت اللجنة الدائمة الخاصة بالبرامج والتمويل علماً بالإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة (الرقم المرجعي SCPF/92/Rev.1) خلال الدورة الحادية عشرة التي عُقدت في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2012، وأوصت بأن تُقدّم الوثيقة (والتي تحمل حالياً الرقم المرجعي MC/2355) إلى الدورة 101 للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2012 للموافقة عليها واعتماد مسودة القرار المتعلق بها.

2. يركز الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة على فهم مفاده أنّ الدول تتحمل المسؤولية الأساسية في حماية ومساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمة المتواجدين على أراضيها بشكلٍ يراعي القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتقديم الدعم لهذه الدول بناء على طلب منها وبموافقتها، للوفاء بمسؤولياتها. ولا يترتب عن الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة أيّ التزامات تقع على عاتق الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية للهجرة ولا أيّ التزامات مالية إضافية.

3. سيمكن الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة من تحسين الدعم الذي تقدّمه المنظمة الدولية للهجرة للدول الأعضاء ولشركائها من أجل الاستجابة بشكل أفضل للحاجات المتعلقة بتقديم المساعدة والحماية للسكان المتضررين من الأزمات. وتسلب هذه الوثيقة الضوء على العناصر الأساسية للإطار التنفيذي والذي هو عبارة عن أداة تتسم بالمرونة، طُوّرت لتحقيق الأغراض التالية:

- (أ) تحسين استجابة المنظمة الدولية للهجرة للأزمات الناجمة عن الهجرة وجعل هذه الاستجابة ممنهجة عبر الجمع بين مختلف قطاعاتها المتعلقة بتقديم المساعدة و ذلك من خلال اعتماد منهجية براغماتية و متطورة، مع توخي احترام مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية وتعزيز الأهداف التنموية على المدى البعيد ؛
- (ب) مساعدة السكان المتضررين من الأزمات بمن فيهم النازحين والمهاجرين الدوليين العالقين في حالات الأزمات في دول المقصد أو في دول العبور، وذلك بغرض تمكينهم من الحصول بشكل أفضل على حقوقهم الأساسية والتي تتمثل في الحماية والمساعدة من خلال الدعم الذي تقدمه المنظمة الدولية للهجرة للدول؛
- (ج) الاستجابة لأبعاد الهجرة التي لا يتم معالجتها في أغلب الأحيان و ذلك من خلال استكمال نظم العمل الإنساني القائمة، بالإضافة إلى النظم الأخرى التي تعنى بالسلام والأمن ومسائل التنمية؛
- (د) التأسيس على شراكات المنظمة الدولية للهجرة مع الدول، و المنظمات الدولية و الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في ميادين الاستجابة الإنسانية، والهجرة، والسلام، والأمن، والتنمية.

نهج أزمة الهجرة وأهدافه

4. يركز الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة على مفهوم "أزمة الهجرة"، وهو مصطلح يستخدم لوصف تدفقات الهجرة المعقدة والتي غالباً ما تكون واسعة النطاق، وأنماط التنقل الناجمة عن الأزمة، والتي عادةً ما تتطوي على قابلية تضرر كبيرة تطل الأشخاص والمجتمعات المحلية المتضررة وتولد تحديات صعبة وطويلة الأمد مرتبطة بإدارة الهجرة. ويمكن لأزمة الهجرة أن تكون مفاجئة أو بطيئة في بادئ الأمر، كما يمكنها أن تكون نتيجة لصنع الإنسان أو بفعل الطبيعة، وأن تحدث داخلياً أو عبر الحدود.
5. لقد تم وضع منهجية أزمة الهجرة لأجل تسليط الضوء على أبعاد الهجرة خلال الأزمات والتي غالباً ما يتم إهمالها خلال عمليات الاستجابة، مثل:

- (أ) أنماط التنقل البشري قبل الأزمة و خلالها وبعدها؛
- (ب) أنواع التبعات التي تترتب على هذه الأنماط من وجهات نظر متعددة، بما في ذلك وجهات النظر الإنسانية (مثل الحاجات الإنسانية الهائلة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمأوى)،

ووجهات نظر إدارة الهجرة (مثل الحاجة لنقل عدد كبير من الأشخاص إلى ملائ آمن)،
بالإضافة الى وجهات نظر السلام والتنمية؛

(ج) آثار هذه الأنواع من التبعات على الاستجابات السريعة والشاملة والتي يمكن التنبؤ بها
والقابلية للمساءلة بالنسبة للأشخاص المتضررين؛

(د) الآليات القائمة لا تُلَبِّي بشكلٍ ملائم حاجات الأشخاص المتنقلين من ضعف الحال، ولا
سيما المهاجرين الدوليين العالقين في حالات الأزمات في دول المقصد أو دول العبور.

6. تقوم منهجية أزمة الهجرة على الاعتراف بأن أطر العمل القائمة حاليًا على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني لا تغطي بشكل تام جميع أنماط التنقل خلال الأزمات و مختلف الأشخاص المتنقلين. ولذلك، تسعى هذه المنهجية إلى استكمال النظم التي تمنح امتيازًا لبعض الفئات من السكان المتضررين وذلك من خلال التركيز على مكان الضعف لدى فئات متنوعة من السكان المتنقلين والمجتمعات المحلية المتضررة.

7. يمكن لمنهجية أزمة الهجرة أن تطبق على جميع أنواع التنقل البشري الناجمة عن حالات الأزمات، وهي ي تركز الاهتمام أيضًا على فئات معينة متضررة من الأزمة، بمن فيهم المهاجرين الدوليين. وعادةً ما يغض الطرف عن الحاجات و مكان الضعف الخاصة بهؤلاء الأشخاص خلال الاستجابة إلى الأزمات، الأمر الذي يستدعي تحسين التنسيق وبناء القدرات¹. ويمكن لمكان الضعف لدى المهاجرين أن تتضمن: عدم معرفة أو عدم القدرة على الوصول الى آليات المساعدة المتوفرة على الصعيد الوطني. ؛ التعرض المتزايد للعنف والاستغلال؛ الافتقار الى السبل الشخصية التي تخولهم الفرار من مناطق الأزمات؛ عدم القدرة على الحصول على وثائق السفر أو الوصول إلى المسؤولين في السفارات. وتترتب على الأزمات آثار دائمة تطل رفاء المهاجرين، لا سيما عندما يخسر هؤلاء ليس فقط سبل كسب العيش وممتلكاتهم، وإنما أيضًا عندما يجبرون على العودة في ظل صعوبات اقتصادية وعدم استقرار اجتماعي، الأمر الذي غالبًا ما يضيف تحديات إلى الهياكل والموارد الموجودة.

8. تأخذ منهجية المنظمة الدولية للهجرة و الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة بعين الاعتبار عددًا من أدوات إدارة الهجرة التي تعدّ كملاً للاستجابة الإنسانية التي تستهدف

¹ طلبت الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للهجرة من الإدارة أن تقدم من خلال اللجنة الدائمة الخاصة بالبرامج والتمويل وثيقة حول مساعدة و حماية المهاجرين العالقين في حالات الأزمات ، وذلك خلال الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة الخاصة بالبرامج والتمويل التي عقدت في 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012. وكان الهدف من هذا الطلب مناقشة منهجية المنظمة الدولية للهجرة وتقديم الدعم لهذه الفئات المتنوعة من السكان خلال حالات الأزمات. ووفقًا لذلك، أصدرت الإدارة وثيقة تحمل الرقم المرجعي SCPF/87 والتي ستناقش ضمن تبادل وجهات النظر حول جدول الأعمال المقترح من قبل الأعضاء.

المهاجرين العالقين في حالة الأزمة، على غرار المساعدة التقنية المقدمة للإدارة الإنسانية للحدود؛ وإقامة الاتصال للحرص على أن للمهاجرين القدرة على الوصول إلى خدمات القنصليات في حالات الطوارئ؛ وأنظمة الإحالة للأشخاص ذوي احتياجات حماية خاصة؛ وتنظيم عمليات الإجلاء الآمنة للمهاجرين لإعادتهم إلى مواطنهم، والتي تعدّ الطريقة الأكثر فعالية لحماية المهاجرين العالقين في حالات الأزمة. ويمكن أيضًا للإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة أن يساعد على اعتماد نشاطات تنمية تستهدف حاجات المهاجرين طويلة الأمد. إن هذه هي الخدمات التي دأبت المنظمة الدولية للهجرة على تقديمها بشكل روتيني إلى الدول الأعضاء في المنظمة بطلب منها.

هيكل الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة

9. يَنتَظِمُ الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة حول ركيزتين أساسيتين ألا وهما:

الركيزة الأولى مراحل الأزمة: تشير المراحل الثلاث للأزمة المبينة في الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة إلى مراحل "ما قبل الأزمة، وخلالها، وما بعدها"، والتي بدورها توجّه نوع الاستجابة المطلوبة: أي الوقاية قبل مرحلة الأزمة من الهجرة القسرية والتحصير لها في حال حدوثها، والاستجابة الطارئة لأزمة الهجرة، ومبادرات الانتقال والتعافي للتخفيف من الآثار القصيرة، والمتوسطة، والطويلة الأمد لأزمة الهجرة و معالجتها.

الركيزة الثانية قطاعات المساعدة: يحدد الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة قطاعات المساعدة المختلفة الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة نظرًا لارتباط كل واحدة منها بمرحلة مختلفة من مراحل الأزمة. ويمثل كل قطاع من قطاعات المساعدة مجموعة متميزة من أنشطة المنظمة الدولية للهجرة ذات وظيفة محدّدة في الاستجابة العملية، وذلك بحسب نوع ومرحلة الأزمة. و تعتبر بعض القطاعات تقليديًا جزءًا من الاستجابات الإنسانية، بينما يهدف البعض الآخر إلى معالجة أبعاد أزمة الهجرة. وتستند هذه القطاعات الى ولاية المنظمة الدولية للهجرة وخبرتها الميدانية في ما خصّ حاجات و مكامن الضعف لدى مختلف فئات السكان المتضررين من الأزمات آخذة بعين الاعتبار معايير النوع الاجتماعي (الجندر) والعمر، الى جانب طلبات الحصول على المساعدة التي تقدّمها الدول. ويساعد ترابط بعض قطاعات المساعدة التي تضطلع

بها المنظمة الدولية للهجرة على تعزيز الاتساق الداخلي لأنشطة المنظمة خلال الاستجابة إلى الأزمة وذلك ضمن ما ينصّ عليه الإطار التنفيذي للمنظمة.

قطاعات المساعدة الخمسة عشرة التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة ضمن الإطار التنفيذي المتعلق بأزمات الهجرة

10. تبين اللائحة التالية بشكلٍ مقتضب قطاعات المساعدة الحالية التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة و التي لها صلة بالاستجابة العملية و ذلك بحسب اختلاف نوع أزمة الهجرة ومرحلتها.

القطاع الأول: إدارة المخيمات وتتبع نزوح السكّان: وذلك بغرض تحسين الظروف المعيشية للنازحين والمهاجرين في بلدان العبور، وذلك من خلال مراقبة تدفّقات النزوح وتسهيل المراقبة الفعّالة للمساعدات والحماية في المخيمات والأماكن التي تشبه المخيمات والدعوة لإيجاد حلول دائمة وضمان الإغلاق المنظم والإيقاف التدريجي للمخيمات.

و تعتبر المنظمة الدولية للهجرة رئيسة مجموعة تنسيق وإدارة المخيمات في حالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث الطبيعية، و تنشط المنظمة الآن في 18 بلدا ومن ضمنها كولومبيا وهايتي ونيبال وباكستان والبيرو والفلبين وتايلاند وتيمور الشرقية. حيث تقدم المنظمة خدمات هامة لآلاف الأسر بشكل مباشر وذلك من خلال تقديم الدعم المتعلق بإدارة المخيمات وتعزيز القدرات التدريبية للسلطات المحلية والوطنية. وبهدف تعزيز استعداد السلطات الوطنية ، بادرت المنظمة الدولية للهجرة ببذل الجهود لملاءمة بناء القدرات و أدوات الادارة الخاصة بمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات مع الحاجات على المستوى الوطني، آخرها في ناميبيا وباكستان وكولومبيا وتايلاند والفلبين وجمهورية الدومنيك . وتستمر المنظمة الدولية للهجرة بصقل نظم إدارة البيانات والأدوات التكنولوجية لتتبع و تحديد حركة النزوح.

القطاع الثاني: المأوى والمواد غير الغذائية: بهدف تلبية الاحتياجات المتعلقة بالمأوى والمواد غير الغذائية للأشخاص المتضررين من الأزمة، بمن فيهم النازحين و ضعاف الحال، من خلال تنسيق خطوط الإمداد اللوجستية وتوفير المساعدة التقنية وتوزيع المأوى المؤقتة والطائرة والمواد غير الغذائية.

وتقود المنظمة الدولية للهجرة مجموعة المأوى في كلّ من باكستان وهايتي وجنوب السودان وإثيوبيا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا واليمن، وتشارك في قيادة مجموعة المأوى مع شركاء حكوميين أو إنسانيين في كلّ من البيرو وكينيا والسلفادور ونيكاراغوا وأفغانستان. وبصفتها شريكاً في المجموعة، تتفّذ المنظمة الدولية للهجرة برامج خاصّة بالمأوى في عدّة دول، منها زمبابوي.

وقد استفاد آلاف الأشخاص المتضررين بسبب الأزمات من أنشطة المنظمة الدولية للهجرة المتعلقة بتوفير المأوى المؤقت أو الدائم و المواد غير غذائية وعلى معدات المأوى . وتقدم حالياً المنظمة الدولية للهجرة المواد غير الغذائية لآلاف الأشخاص في الجمهورية العربية السورية إلى جانب أولئك الذين فرّوا إلى الدول المجاورة. وتدير المنظمة الدولية للهجرة بشكل روتيني خطوط الإمداد اللوجستية خلال عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ، حيث احتلت المركز الثاني وفقاً لدراسة أجريت سنة 2011.²

القطاع الثالث: المساعدة في النقل للسكان المتضررين : وذلك بغرض توفير الحماية من خلال تقديم المساعدة في النقل الإنساني والمنظم للأفراد والمجموعات المتوجهة إما بصورة مؤقتة أو دائمة إلى موطنها الأصلي أو بلد العبور أو بلد المقصد وذلك داخل بلد معين أو عبر الحدود الدولية (تتضمن البرامج على المساعدة في النقل وأمور أخرى من بينها عمليات الإجلاء، وإعادة التوطين، والاعادة إلى الوطن، وعودة النازحين داخلياً، ودعم العودة الطوعية وإعادة الاندماج، بالإضافة إلى إعادة التوطين والنقل في حالات الطوارئ).

وتتملك المنظمة الدولية للهجرة خبرة متميزة في نقل المستفيدين خلال حالات الطوارئ (الإجلاء) وفترة ما بعد الأزمات (إعادة التوطين أو العودة)، مدعومة بشراكة قوية و علاقات متينة بشبكة كبيرة من خطوط الطيران وشركات النقل. و قد قامت المنظمة الدولية للهجرة حديثاً بتقديم المساعدة في الإجلاء، برّاً وبحراً وجوّاً، الى الآلاف من الهاربين من الأزمة الليبية، حيث قدمت العون لما يزيد عن 200,000 مهاجر من مختلف أنحاء العالم³. كما قامت المنظمة الدولية للهجرة بتقديم المساعدة في النقل لمواصلة السفر نحو الوجهات الأخيرة لما يزيد عن 63,000 عائد من ضعاف الحال منذ أن أصبح جنوب السودان مستقلاً في سنة 2011. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة حالياً المساعدة في النقل في حالات الطوارئ بغرض إخراج الناس من مناطق الخطر إلى مواقع آمنة، كما هو الحال في الحدود ما بين الصومال وكينيا، ومن الحدود المالية إلى المخيمات في النيجر، ومن الحدود السورية إلى المخيمات في الأردن.

القطاع الرابع: الدعم الصحي: وذلك بغرض توفير رعاية صحية وخدمات الوقاية خلال الأزمة و أثناء عملية التنقل - أي مرحلة ما قبل المغادرة، وأثناء السفر والعبور وعند العودة - وذلك بالاعتماد على النظم الصحية القائمة والتقييمات الصحية المبنية على الأدلة.

² خدمات الإغاثة اللوجستية للكوارث من وجهة نظر الجهات الفاعلة الإنسانية الأساسية: بناء الطرق. صورة مسحية عن الموارد الأساسية والتحديات التي تواجه الجهات الفاعلة الإنسانية، ناتاليا غوميز - تاغلي ليونارد (2011).

³ للمزيد من المعلومات، أنظر "مهاجرون عالقون في حالات الأزمة: خبرة المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا" (المنظمة الدولية للهجرة، 2012)، متوفرة على الرابط التالي: http://publications.iom.int/bookstore/free/MigrationCaughtinCrisis_forweb.pdf

وتتمتع المنظمة الدولية للهجرة ب 60 سنة من الخبرة في تقديم الدعم الصحي للمهاجرين والسكان المتنقلين خلال الأزمات، بما في ذلك في حالات الطوارئ القصوى على غرار الأزمة الأخيرة في ليبيا والزلازل الذي ضرب هايتي والفيضانات في باكستان في عام 2010. كما قدمت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً المساعدة الى سيريلانكا في عام 2009 ولبنان في سنة 2006، واندونيسيا في عام 2005 ويوغوسلافيا سابقاً في عام 1993 والعراق في عام 1990، و ادارة اقليم كوسوفو في عام 1999 بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1244. وتتضمن نشاطات المنظمة بهذا الصدد الرعاية الصحية الأولية للمهاجرين والنازحين والعائدين والمجتمعات المحلية؛ والإحالة الصحية والإجلاء الطبي؛ والصحة العامة والصحة البيئية (المرتبطة بمجموعة تنسيق و إدارة المخيمات ومجموعات الصحة، بما في ذلك الوقاية من انتشار الأمراض والكشف المبكر)؛ والمرافق الصحية المؤقتة / الانتقالية والتأهيل الصحي.

القطاع الخامس: الدعم النفسي والاجتماعي: وذلك بقصد تعزيز رفاه السكان المتضررين من الأزمات وحمايتهم و تقديم الدعم لهم. ويتضمن هذا الدعم نشاطات تهدف إلى الحد من مكامن الضعف النفسية والاجتماعية، وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث وعلى تولي زمام أمورها ودعم المساعدة التي تأخذ بعين الاعتبار القضايا النفسية والاجتماعية والتنوع الثقافي.

وتعتبر المنظمة الدولية للهجرة عضواً فعالاً في الفريق المرجعي المعني بالصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقد ساهمت المنظمة الدولية للهجرة في إنشاء هذا الفريق وقيادته والمشاركة في قيادته خلال العديد من حالات الطوارئ⁴. ومنذ العام 2011، قدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم المتعلق بالجانب النفسي والاجتماعي وبناء القدرات في أكثر من 30 حالة طوارئ حول العالم. وتتضمن بعض الأمثلة الجديرة بالذكر الدعم النفسي والاجتماعي الذي قدم للمهاجرين في مناطق العبور وللعائدين خلال الأزمة الأخيرة في ليبيا؛ والدعم المقدم لنقل النازحين داخلياً وضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في أعقاب الزلازل الذي ضرب هايتي في العام 2010؛ والمساعدة المقدمة إلى حكومة كولومبيا لوضع استراتيجية دعم نفسي واجتماعي وبناء القدرات للجنة التعويضات؛ والمساعدة النفسية والاجتماعية المقدمة مباشرة إلى النازحين داخليا والعائدين في لبنان في أعقاب أزمة العام 2006، وللعراقيين النازحين في الأردن ولبنان، وحالياً للنازحين السوريين في شمال لبنان.

⁴ بما في ذلك في لبنان (7/2006) وكينيا (2008)، وميانمار (2009)، وهايتي (2010) وليبيا (2012).

القطاع السادس: دعم إعادة الإدماج: وذلك بغرض إنهاء حالات نزوح الأفراد والمجموعات التي نزحت بسبب الأزمات عبر تقديم الدعم الفوري و المتوسط والبعيد. ويتضمن هذا الدعم معالجة قضايا السكن والحماية والاستقرار و سبل كسب المعيشة والمسائل الاقتصادية، الى جانب الدعم المتعلق بإعادة الإدماج بما يتوافق مع إطار عمل من أجل حلول دائمة. كما يتم تقديم الدعم المتعلق بإعادة الإدماج في إطار برامج المساعدة في العودة الطوعية وإعادة الإدماج في بلدان المنشأ. ويعتبر الدعم المتعلق بالإدماج وإعادة الإدماج المحور الأساسي في برامج المنظمة الدولية للهجرة لفترة ما بعد الأزمة، الأمر الذي غالبًا ما يطيل فترة مشاركة المنظمة الدولية للهجرة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والحماية للنازحين بسبب الكوارث من صنع الإنسان والكوارث الطبيعية. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة حاليًا بتنفيذ ما يقارب 50 برنامجًا من هذا النوع حول العالم. و قد نفذت بالفعل أو يجري تنفيذ برامج إعادة إدماج واسعة النطاق في كلٍّ من أفغانستان والبوسنة والهرسك وكولومبيا وهايتي وإندونيسيا والعراق وكينيا ولبنان وباكستان والفلبين ورواندا وسيريلانكا وجنوب السودان وتيمور الشرقية وزمبابوي و اقليم كوسوفو وفقا لقرار مجلس الامن 1244 وذلك لإنهاء حالات النزوح من خلال حلول طويلة الأمد. وتتضمن جهود المنظمة الدولية للهجرة دعمًا لإعادة إدماج المهاجرين العائدين بسبب أزمات إنسانية إلى منطقة الساحل (تشاد والنيجر) وبنغلاديش بعد الأزمة الليبية في العام 2011.

القطاع السابع: الأنشطة المتعلقة بدعم استقرار و انتقال المجتمعات: وذلك بغرض تقديم الدعم للحكومات والدول والمجتمعات التي تشهد تغيرات سياسية واجتماعية-اقتصادية كبيرة عقب أزمة ما. والهدف من هذا الدعم هو إعادة الأمن والاستقرار إلى المجتمعات الضعيفة، ومنع حدوث أي هجرة قسرية بعد ذلك، وإعادة بناء الثقة بين أفراد المجتمع والسكان ضعاف الحال والسلطات المحلية، ووضع الأسس لحلول دائمة وسلام دائم وتنمية مستدامة.

وتقدم المنظمة الدولية للهجرة هذه الخدمات كجزء من جهود إعادة استقرارٍ أوسع تبذلها الدول من خلال تنفيذ برامج شاملة لدعم انتقال واستقرار المجتمعات في أكثر من 50 بلدًا حول العالم. وتهدف بعض هذه البرامج إلى الحد من العنف في المناطق الحضرية من خلال خلق فرص عمل سريعة الأثر على المدى القصير في هايتي (2004-2012)، وتوفير فرص كسب العيش والمبادرات الاجتماعية و الاقتصادية لآلاف العائلات كبديلٍ عن المشاركة في الصراع المسلح في العراق (2006-2012)، ودعم استقرار المجتمعات المحلية الضعيفة في منطقة الساحل التي تستقبل تدفقًا كبيرًا من العائدين بعد الأزمة الليبية في عام 2011. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع

المنظمة الدولية للهجرة بأكثر من 20 سنة من الخبرة في مجال إعادة إدماج المقاتلين السابقين⁵. وتستمر المنظمة الدولية للهجرة بصفتها وكالة فاعلة في مجال دعم الإقتراع خارج البلد، ولاسيما في جنوب السودان (2011) وليبيا (2012).

القطاع الثامن: الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرات لمواجهة الأزمات : وذلك بغرض التقليل والتخفيف من مخاطر النزوح وزيادة قدرة المجتمعات على مواجهة الكوارث بغرض تحقيق تنمية مستدامة، وذلك من خلال تقديم إطار العمل الضروري والمنهجية والأدوات اللازمة لتحليل العوامل المسببة للكوارث والحد من التعرض للمخاطر، بالإضافة إلى التقليل من مكان الضعف للسكان و دعم الأشخاص سبل كسب العيش.

ومنذ أوائل التسعينيات، نفذت المنظمة الدولية للهجرة برامج الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في جنوبي شرقي آسيا والبحر الهادي وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما تم تطوير برامج جديدة ومبتكرة تتضمن التأقلم مع التغير المناخي، على غرار البرامج التي نفذت في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. و بهدف دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو وانسجاما مع ل سياسات المنظمة الدولية للهجرة، ي تركز منهجية المنظمة المتعلقة بالبرامج على السلطات المحلية والوطنية والمجتمعات المحلية (منهجية تقوم على أساس المجتمع المحلي) كجزء من جهود إعادة البناء. فعلى سبيل المثال، تم تقييم مآوي الإجلاء في هايتي وعمل على تجديدها ومدها بالمعدات. وأعيد بناء البنى التحتية الخاصة بإدارة مجامع المياه والصرف الصحي، وزرعت ملايين الأشجار، الأمر الذي حد من الفيضانات والتسربات إلى السطح. وثقت برامج الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في إندونيسيا وتيمور الشرقية وسيريلانكا وميانمار.

القطاع التاسع: الدعم المتعلق بالأراضي والملكية: وذلك بغرض مساعدة الحكومات والمجتمعات في معالجة قضايا الأراضي والملكية للحد من الهجرة القسرية في المستقبل والسماح بوضع حلول دائمة لمعالجة حالات النزوح المستمرة. ويتم تحقيق هذا الأمر عبر تحديد وإزالة العقبات المرتبطة بالعقارات التي تقف في وجه العودة المستدامة وإعادة الإدماج و، وزيادة الفهم المعمق للحكومات والمجتمعات المحلية لمختلف أوجه هذه القضايا و توضيح ملكية الأراضي وحيازتها. وتتضمن مشاريع الأراضي والملكية التي نفذتها المنظمة الدولية للهجرة مشاريعا نفذت في العراق حيث تم التركيز على مطالب الملكية وحل النزاعات المتعلقة بملكية الأراضي؛ وفي هايتي قدم

⁵ بحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (الرقم المرجعي A/65/741 في 12 آذار/مارس 2011)، تعد المنظمة الدولية للهجرة ثاني أكبر مقدم لبرامج الدعم بعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الدعم القانوني لإيضاح الحقوق المتعلقة بالأراضي وحلّ النزاعات؛ وفي كولومبيا تم التركيز على التعويضات (بما في ذلك التعويضات القانونية والإدارية والجماعية)، وحماية الأراضي والممتلكات، ودعم اللجنة الوطنية للتعويضات والمصالحة.

القطاع العاشر: مكافحة الاتجار بالبشر وحماية المهاجرين ضعاف الحال: وذلك بغرض تقديم الحماية والمساعدة للمهاجرين ضعاف الحال بما في ذلك ضحايا الاتجار بالبشر وضحايا الاستغلال والاعتداء، وأيضا للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، خلال الأزمات. وقد تدفع الأزمات السكّان المتضرّرين إلى اللّجوء إلى هجرة ذات مخاطر جمة، الأمر الذي يولّد فرصاً لمجموعات الجريمة المنظّمة، بمن فيها تجّار البشر والمهرّبين، لا سيما وأنّ هياكل الدعم التقليديّة تتوقّف عن العمل خلال الأزمات، الامر الذي يطرح تحديات كبرى فيما يتعلق بالتعرف على المهاجرين ضعاف الحال وحمايتهم.

و قد دأبت المنظّمة الدوليّة للهجرة على العمل على محاربة الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين منذ العام 1994 في بلدان متضرّرة من الأزمة على غرار ليبيا في العام 2011 وهايتي في العام 2010 وإندونيسيا في العام 2004. وبالتنسيق مع الحكومات، ووكالات الأمم المتّحدة ذات الصلة، والمنظّمات غير الحكوميّة، ساعدت المنظّمة الدوليّة للهجرة على توفير الحماية لأكثر من 25,000 ، كان ما يقارب ثلثهم من الأطفال و ذلك من خلال تدابير المساعدة المباشرة التي قدّمت لضحايا الاتجار بالبشر. وتحفظ المنظّمة الدوليّة للهجرة بقاعدة بيانات عالميّة تحتوي على بيانات أوليّة مستفيضة حول ضحايا الاتجار بالبشر الذين ساعدتهم، كما تضمّن المنظمة على نحو متزايد قاعدة البيانات هذه باعتبارها أداة بحثٍ فريدة من نوعها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المنظّمة الدوليّة للهجرة على منع الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين من خلال مبادرات نشر المعلومات و التثقيف وعمليات التواصل الهادفة. كما تقوم المنظّمة الدوليّة للهجرة ببناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني و ذلك لتمكينهم من التصدي للتحديات التي يفرضها الاتجار بالبشر من خلال توفير فرص تدريب للموظّفين الحكوميين والمنظّمات غير الحكومية، وتوفير الدعم المتعلق بالخبرة الفنية لوضع سياسات و تدابير و خاصّة بمحاربة الاتجار بالبشر.

القطاع الحادي عشر: الدعم التقني و الإدارة الإنسانيّة للحدود: وذلك بغرض المساعدة في بناء برامج صلبة للهجرة ولإدارة الحدود مدعومة ن بسياساتٍ وقوانينٍ وإجراءاتٍ ونُظم معلوماتٍ مناسبة لتسهيل تنقّلات الناس التي تنتج عن الأزمات.

وقد قامت المنظّمة الدوليّة للهجرة بتدريب عشرات آلاف العاملين في مجال إدارة الهجرة والحدود حول العالم على مواضيع مرتبطة بحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والاتجار بالبشر وحرية التنقّل.

و علاوةً على ذلك، قامت المنظمة الدولية للهجرة بتطوير نظام معلومات شخصية والتسجيل، يمدّ الدول بنظامٍ يساعد على مراقبة التّقلّات عبر الحدود بشكل أفضل وعلى وضع سياسات هجرة مناسبة. و من بين مشاريع الإدارة الإنسانية للحدود التي قامت بها المنظمة مشروع بناء القدرات في العراق الذي صبّ التركيز على إيجاد حلولٍ لقضية لأزمة النزوح العراقي طويلة الأمد، وفي الصومال حيث هدف المشروع إلى تحسين إدارة الهجرة والحدود بغرض تحقيق سفر آمن ومنظم داخل الصومال ومن خلاله، بما في ذلك المياه الإقليمية الصومالية. وفي ما يخصّ الأزمة الليبية، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة السلطات في تونس المجاورة على الحفاظ على حدودٍ مفتوحة عبر مساعدتها على التعرف على الهاربين من الأزمة والقيام بالإحالات المطلوبة.

القطاع الثاني عشر: الدّعم القنصلي في حالات الطوارئ: وذلك بغرض مساعدة الدول التي لديها مواطنيها عالقين في أوضاع متأزمة على تقديم المساعدة المتعلقة بالخدمات القنصلية المناسبة في حالات الطوارئ بشكل فعّال، و في الوقت المناسب، بما في ذلك إصدار وثائق السفر الخاصة بحالات الطوارئ أو جوازات المرور، الى جانب تقديم خدمات أخرى من شأنها أن تسهم في حمايتهم قبل الأزمة وأثناءها وبعدها. وتشمل هذه المساعدة بشكلٍ خاص التنسيق مع الخدمات القنصلية لتسهيل عملية التعرف على الأشخاص الذين يحتاجون إلى وثائق والخطوات اللازمة للحصول على هذه الأخيرة.

وكانت المنظمة الدولية للهجرة قد قدمت الدعم لدول عدّة لأجل توفير الخدمات القنصلية المناسبة و الفعّالة وفي الوقت المناسب لمواطنيها العالقين في حالات أزمة. ففي خلال الأزمة الليبية في عام 2011، وصلت طلبات إلى المنظمة الدولية للهجرة من 47 حكومة تطلب المساعدة في إجلاء مواطنيها. وحاليًا، تلقت المنظمة الدولية للهجرة طلبات للمساعدة من 30 حكومة لأجل التعرف على مواطنيها العالقين في الأزمة السورية من الذين يحتاجون إلى مساعدة فورية و مدهم بالوثائق اللازمة و توفير خدمات النقل لهم . وتتضمّن التجارب السابقة للمنظمة مع الخدمات القنصلية في حالات الطوارئ إجلاء 250,000 شخصٍ خلال حرب الخليج الأولى في عام 1990 ومؤخرًا، إجلاء 35,000 عامل أجنبي من لبنان في سنة 2006.

القطاع الثالث عشر: الشتات وتعبئة الموارد البشرية: وذلك بغرض تعبئة المهارات والموارد المالية للشتات وشبكات أخرى من المهنيين المؤهلين بغرض دعم التنمية الوطنية وعمليات إعادة التأهيل والإعمار في البلدان التي تتعافى من الأزمات، في حالات الانتقال أو الصّراع. ويقدم هذا الدعم من خلال العودة المؤقتة أو الدائمة أو من خلال إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين أصحاب

المهارات والمؤهلين في الخارج، وأيضًا من خلال تسهيل توظيف العمالة الأجنبية المؤقتة في القطاعات الهامة لعملية تعافي البلاد التي تفتقر للموارد البشرية.

و قد أطلقت المنظمة الدولية للهجرة عدة برامج لتعبئة الشتات لاجل دعم جهود إعادة الإعمار في عدة حالات ما بعد الأزمة. وغالبًا ما تستهدف هذه البرامج بلدانًا لديها موارد بشرية مؤهلة و ذلك من خلال التوظيف المؤقت في القطاعات الأساسية، ومن ضمن هذه البلدان أفغانستان وإثيوبيا وجورجيا وسيراليون وجنوب السودان. فعلى سبيل المثال، عاد في عام 2002 أكثر من 100 خبير أفغاني بشكل مؤقت أو دائم إلى أفغانستان من خلال دعم المنظمة الدولية للهجرة. وتعد مبادرة الدعم التقني عبر الصوماليين المغتربين المؤهلين - الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، مثالاً آخر على هذا الدعم. وتبحث المنظمة الدولية للهجرة عن سبل أخرى لتعبئة الشتات ليشتركوا في جهود إعادة الإعمار.

القطاع الرابع عشر: سياسات الهجرة والدعم المتعلق بالتشريعات: وذلك بغرض دعم الدول بشكل فردي أو جماعي في وضع السياسات بالإضافة إلى بناء الهياكل والقدرات الإدارية والتشريعية التي ستمكنها من إدارة الهجرة أثناء الأزمات بشكل فعال وإنساني؛ ومن الوفاء بمسؤولياتها في التعرف على المجموعات السكانية الضعيفة والمتنقلة والمتضررة من الأزمة ومساعدتها وحمايتها. وبطلب من الحكومات، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة هذه الأخيرة بوضع سياسات وسن تشريعات والقيام بأبحاث ووضع آليات للتسيق حول قضايا الهجرة المرتبطة بالأزمات. فعلى سبيل المثال، سهلت المنظمة الدولية للهجرة تبادل أفضل الممارسات وهي تدعم وضع إجراءات تشغيلية موحدة لحالات الطوارئ التي تؤثر على المهاجرين العاملين من بين حكومات عملية كولومبو، وهي عملية استشارية اقليمية تركز على العمالة المهاجرة من آسيا. وتدعم المنظمة الدولية للهجرة بشكل روتيني وضع السياسات وبناء القدرات لإدارة الهجرة في خلال الأزمات. ومن بين الأمثلة الجديرة بالذكر هو التدريب الذي أجرته المنظمة الدولية للهجرة لـ 49 موظفًا في البرلمان والوزارات المختلفة في أفغانستان في عامي 2011 و 2012 لبناء القدرات الوطنية المرتبطة بإدارة الهجرة، بما في ذلك وضع السياسات وسن التشريعات، مع التركيز على العمالة المهاجرة، والتعاون الدولي حول الهجرة وإدارة الحدود.

القطاع الخامس عشر: التواصل الإنساني : وذلك بغرض إنشاء تبادل ثنائي للمعلومات في الاتجاهين بين المستجيبين (ومن ضمنهم الجهات الإنسانية الفاعلة) والمجموعات السكانية المتضررة بسبب الأزمة بشكل يمكّن من تحديد المعلومات المتعلقة باحتياجات المجموعات السكانية المتضررة ويخوّل الحصول على آراء المستفيدين بشكل يساهم في استجابة إنسانية مناسبة وت يسهل عملية

التخطيط للتعافي. ويتم ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار للمسائل الثقافية وإيصال رسائل للمجتمع تهدف إلى التقليل والحد من المشاعر المعادية للمهاجرين.

وأثبتت مشاريع التواصل الإنساني التي نفذتها المنظمة الدولية للهجرة أهميتها في نشر الوعي والمساهمة، مثلاً، في برامج ما بعد التأهب للكوارث الطبيعية تسونامي في إندونيسيا، وحملات التأهب للإعصار في بنغلاديش، وحملات نشر المعلومات حول المباني المقاومة للكوارث في باكستان. وعلى سبيل المثال، فقد استفاد أكثر من مليون شخص متضرر من الفيضانات في باكستان من التبادل الثنائي الاتجاه الذي سمح لهم بالحصول على معلومات حول برنامج تعويضات النقدية للحكومة. وفي هايتي، طورت المنظمة الدولية للهجرة أدوات اتصال مكنت من الوصول إلى ملايين الناس في المناطق الحضرية والريفية وأوصلت رسائل مهمة على غرار استراتيجية عملية العودة، والتأهب للإعصار، والوقاية من الكوليرا والصحة العامة، والسلامة من الحرائق للنازحين داخليا القاطنين في المخيمات، وسلامة الطرقات، والوقاية من العنف المنزلي، وحقوق المرأة، وحماية الطفل.

روابط الاطار التنفيذي بنظم الاستجابة المحلية

11. إن الاستجابات لأية مرحلة أو نوع من أزمات الهجرة ستنم بناءً على طلب الدول المعنية وبالتعاون الوثيق معها. حيث أن الاطار التنفيذي مبني أصلاً على مفهوم أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية في حماية ومساعدة الأشخاص المتضررين المقيمين على أراضيها بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بمساعدة الدول، بناءً على طلب منها وبموافقتها، من أجل الوفاء بمسؤولياتها. وباعتبارها المنظمة الحكومية الرائدة التي تعنى حصرياً بمسائل الهجرة، تسترشد المنظمة الدولية للهجرة بولايتها المرتبطة بالهجرة والمنصوص عليها في دستورها واستراتيجيتها والوثائق الرسمية الأخرى التي تحدّد دورها.⁶

12. وتلتزم المنظمة الدولية للهجرة بالمبادئ الإنسانية وهي عضو رسمي في نظام الأمم المتحدة للتنسيق والاستجابة للأزمات الإنسانية. و علاوة على ذلك، تلتزم المنظمة الدولية للهجرة بأطر العمل القانونية والمؤسسية التي تساهم في تقديم المساعدة والحماية الفعالة كما تساهم في نهاية المطاف في احترام وتعزيز حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. وقد أنتج النظام الإنساني الدولي آليات متطورة لتوفير استجابة دولية منسقة لحالات الأزمات. و يتمثل ذلك في آليات استجابة خاصة باللّاجئين متضمّنة في ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللّاجئين، وأخرى خاصة بالنازحين متضمّنة في منهجية المجموعات المشتركة فيما بين الوكالات، حيث تضطلع المنظمة الدولية للهجرة بمركز القائد

6 أنظر دستور المنظمة الدولية للهجرة، الديباجة والمادة 1 (ب)، واستراتيجية المنظمة الدولية للهجرة (الرقم المرجعي MC/INF/287)

العالمي لمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات خلال الكوارث الطبيعية. وبالتالي، تم وضع الإطار التنفيذي ليكون ذو صلة وثيقة بولايات الوكالات الأخرى و النظم الإنسانية والتنمية القائمة ومكملاً لها، و ذلك لضمان عدم استبدال أو تكرار أي من النظم أو المناهج القائمة..

13. ويرتكز الإطار التنفيذي على فهم مفاده أنه بإمكان أدوات إدارة الهجرة تعزيز نظم الاستجابة القائمة وذلك لمساعدة وحماية الأشخاص المتضررين من الأزمة في كل مرحلة منها. وبغض النظر عن مساهمة إطار العمل التنفيذي في أوجه الإستجابة في حالات الطوارئ، فإنه يساهم أيضاً في تعزيز أطر العمل المتعلقة بالسلام والأمن، و التنمية، بشكل يجعل منه يضيف ذي قيمة مضافة إلى المراحل الانتقالية واستعادة العافية والتنمية طويلة الأمد. وستمكن الطبيعة المرنة والمتطورة للإطار التنفيذي من استيعاب جميع أنواع أزمات الهجرة المقبلة، بما في ذلك تلك المتوقعة أصلاً. وسيساعد الإطار التنفيذي أيضاً المنظمة الدولية للهجرة على وضع سياسات خروج ملائمة خلال أزمات الهجرة وبعدها وذلك بالتعاون مع الدول ذات الصلة والشركاء.

أفضل أطر العمل وأساليب التعاون

14. **المنهجية القائمة على المجموعات:** تهدف اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى تحسين فعالية المساعدة الإنسانية من خلال التنسيق بين الوكالات ووضع السياسات. ويعدّ وضع منهجية تقوم على المجموعات للتطرق إلى حاجات السكان المتضررين، بمن فيهم النازحين داخليا واحدة من أهم نتائج مبادرات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. و تُعتبر منهجية المجموعات التي ينسقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية آلية هامة تساهم في تحسين فعالية الاستجابات الإنسانية للأزمات التي ينجم عنها عمليات نزوح داخلي اوقابلية التنبؤ بها وتحديد المسؤولية بخصوصها وإقامة الشراكات بشأنها. وتؤدي المنظمة الدولية للهجرة دوراً استراتيجياً باعتبارها الرئيس الدولي لمجموعة تنسيق وإدارة المخيمات في حالات الكوارث الطبيعية. وعلى الصعيد العالمي، كثيرا ما يُطلب من المنظمة الدولية للهجرة بشكلٍ منتظم أن تؤدي أدواراً استراتيجية وتنفيذية أكبر بسبب قدرتها على الميدان داخل البلدان، وشركاتها القائمة، ومصادقيتها المعروفة، سواء أكان ضمن عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أم على صعيد الدول من خلال الفرق القطرية الإنسانية. ولأجل ذلك، تلعب المنظمة الدولية للهجرة دوراً هاماً في مجموعات الخدمات اللوجستية، والمأوى في حالات الطوارئ، والحماية، والصحة، و التعافي المبكر، وذلك وفقاً لقدراتها المؤسسية و امكانياتها داخل

البلد وخبرتها، و ذلك بصورة متسقة مع المبادئ المعمول بها لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات⁷.

15. النظام القانوني للأجانب: ترشد الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبرتوكول عام 1967 الدول والجهات الإنسانية الفاعلة في عملية تحديد اللاجئين وضمان حماية حقوقهم. وتعدّ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الوكالة المختصة بقيادة وتنسيق العمل الدولي لحماية اللاجئين وحلّ مشاكلهم على الصعيد الدولي. ومن خلال تنسيق الجهود لتقديم المساعدة والحماية، تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمحافظة على حقوق ورفاه الأشخاص الذين يواجهون الاضطهاد، أو الذين لديهم خوف مبرر من الاضطهاد، في بلدهم الأم أو بلد الإقامة المعتاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو انتمائهم إلى فئة اجتماعية معينة، أو الذين يعبرون الحدود الدولية. وعلى مدار 60 سنة، عملت المنظمة الدولية للهجرة على تنسيق العمل و مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ ولايتها في العديد من المجالات حول العالم من خلال توفير إدارة للمخيمات في حالات الطوارئ، والمأوى، وخدمات صحة، والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات النقل، وكذلك أيضاً من خلال توفير حلول دائمة عبر برامج إعادة التوطين والإعادة الطوعية إلى الوطن والإدماج المحلي⁸.

16. أطر العمل المعنية بالأمن وبناء السلام: تلعب العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية دوراً مهماً في المساهمة في حماية المدنيين المتضررين من الأزمة من خلال جهود تعزيز السلام والأمن المحافظة عليهما. وتعتبر المنظمة الدولية للهجرة مشاركا نشطا في بناء المؤسسات في فترة ما بعد النزاع وفي المراحل الانتقالية وشريكاً أساسياً للحكومات والأمم المتحدة في مجالات وضع البرامج المرتبطة بإرساء أو إعادة الاستقرار والأمن في المجتمعات المحلية الهشة. وبطلب من الدول المعنية وبالتنسيق معها، تقوم المنظمة الدولية للهجرة بمساعدة هذه الدول على منع حدوث المزيد من الهجرة القسرية؛ وإعادة الثقة بين أفراد المجتمعات المحلية والسكان ضعاف الحال والسلطات المحلية؛ ووضع الأسس لحلول دائمة وسلام وتنمية مستدامين. والجدير ذكره أنه بطلب من الدول المتضررة، تشارك المنظمة الدولية للهجرة أيضاً في وضع برامج إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وتوفير المساعدة لإجراء الانتخابات (بما في ذلك الاقتراع داخل البلد وخارجه)، وإرساء سيادة القانون، والمصالحة، والتعويضات، وإعادة الإعمار.

⁷ أنظر SCPF/71 (دور المنظمة الدولية للهجرة في الاستجابة الإنسانية للنزوح الناجم عن الكوارث الطبيعية)

⁸ أنظر دستور المنظمة الدولية للهجرة والمادة 1 (ب) والنقطة 10 من استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة (الرقم المرجعي MC/INF/287) والتي تمنح جميعها دوراً للمنظمة الدولية للهجرة في ما يخص اللاجئين

17. **أطر العمل المعنية بالتنمية في سياق الأزمات و ما بعدها:** تعمل الجهات الفاعلة المعنية بالعمل الإنساني والتنمية مع بعضها البعض بشكل وثيق للربط بين الإغاثة و التعافي والتنمية. ويساهم هذا الربط في تحسين قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية والبلدان والمناطق على القدرة على مواجهة الكوارث ، الأمر الذي يساعدها على مجابهة المصاعب والتأقلم والتعافي من المصاعب والصدمات بشكلٍ سريعٍ في المستقبل. وعلى سبيل المثال فإنّ إطار عمل هيوغو 2005-2015، وهو إطار العمل الأول المتفق عليها عالمياً للحدّ من مخاطر الكوارث، هو أداة ذات أهمية كبرى في تحديد أهداف التدخل المنسق للحدّ من مخاطر الكوارث وأولوياته⁹. وبشكلٍ مشابه، يمكن لمفاهيم تقييم الحاجات في فترة ما بعد الأزمة أو بعد الكارثة والأدوات الأخرى التي طوّرتها الأمم المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي أن تضمن تركيز جميع الجهود المبذولة داخل المنظومة على التعافي. وعملت المنظومة الدولية للهجرة لوقتٍ طويل على تعزيز الروابط المنتجة والمفيدة بين الهجرة والتنمية، بما في ذلك في حالات ما بعد الأزمة من خلال برامج على غرار تلك التي تعزّز عودة المواطنين المؤهلين للمشاركة في جهود التعافي لما بعد الأزمة¹⁰.

18. **تدفّقات الهجرة المختلطة¹¹:** تركز منهجية المنظمة الدولية للهجرة على فهم مفاده أنّ معظم تدفّقات الهجرة تتمثل في أفراد لديهم أسباب متعدّدة للهجرة الى جانب اختلاف حاجاتهم و مكامن الضعف لديهم. وفي الواقع، فان معظم المهاجرين ضمن التدفّقات المختلطة لا يقعون تحت صنف معيّن كما أنهم يفقدون لنظام حماية محدد. غير أنّ أن بعض هؤلاء يمكن أن يكون لهم حاجات إنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فان الحاجات و مكامن الضعف يمكن أن تبرز أو تتغير خلال القيام بالرحلة. وبالرغم من عدم ارتباط تدفّقات الهجرة المختلطة جميعها بالأزمات، إلّا أنّه كثيراً ما ينتج عن الأزمات تدفّقات مختلطة تتألف من فئات متنوّعة من الأشخاص ضعاف الحال الذين يحتاجون إلى المساعدة والحماية. وبالتالي فإنّ هدف المنظمة الدولية للهجرة هو توفير المساعدة لجميع المشاركين في تدفّقات الهجرة المختلطة و تلبية الحاجات المتعلقة بالحماية والمساعدة لمختلفة

⁹ إنّ واقع التغير المناخي يزيد من إلحاح هذه الجهود، ولطالما أكّدت المنظمة الدولية للهجرة وشركاؤها على أهمية تضمين مفهوم الحدّ من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث واستراتيجيات التأقلم مع التغير المناخي في سياسات إدارة الهجرة القائمة باعتبارها أدوات وأطر عمل تساهم في التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أنظر وثيقة المجلس MC/INF/288 (الهجرة والبيئة) (2007)، و SCPF/21 (الهجرة والبيئة) (2008)، وملخص الحوار الدولي حول الهجرة لعام 2011 الذي أعدّه الرئيس حول "التغير المناخي، التدهور البيئي والهجرة" متوافر على الرابط التالي www.iom.int/idmclimatechange/lang/en؛ وخلاصة نشاطات المنظمة الدولية للهجرة حول الهجرة والتغير المناخي والبيئة (المنظمة الدولية للهجرة، 2009)؛ وتقرير الهجرة الدولية 2010 - مستقبل الهجرة: بناء القدرات من أجل التغير (المنظمة الدولية للهجرة، 2010)

¹⁰ أنظر النقاط 4 و 9 من استراتيجية المنظمة الدولية للهجرة (MC/INF/287)

¹¹ أنظر MC/INF/294 (تحدّيات الهجرة غير الشرعية: التطرق لتدفّقات الهجرة المختلطة) المقدم إلى الجلسة 96 لمجلس المنظمة الدولية للهجرة؛ و MC/INF/297 (الهجرة غير الشرعية والتدفّقات المختلطة؛ نهج المنظمة الدولية للهجرة) المقدم إلى الجلسة 96 لمجلس المنظمة الدولية للهجرة؛ وحماية اللاجئين والهجرة المختلطة: خطة عمل من 10 نقاط، الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2007)

الفئات. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة بشكل وثيق مع وكالات أخرى في حالات الهجرة المختلطة طويلة الأمد والشديدة، فعلى سبيل المثال، قامت المنظمة الدولية للهجرة مع كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين الدانمركي بإنشاء فرقة عمل للهجرة المختلطة في القرن الأفريقي.¹² و علاوة على ذلك، تعاونت المنظمة الدولية للهجرة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ضمن سياق خطة عمل المفوضية السامية المؤلفة من 10 نقاط، مثل المؤتمرات الإقليمية والمواضيعية التي عُقدت حول هذا الموضوع بين عامي 2008 و2011. وعلى الرغم من أن خطة العمل المؤلفة من 10 نقاط تشكل أساساً لآلية مشتركة بين الوكالات لإحالة اللاجئين وطالبي اللجوء، إلا أن هذا النظام لم يُصمم للتعامل مع تدفقات واسعة النطاق من الأشخاص التي تسببها عادةً الأزمات. لأجل لذلك، استخدمت المنظمة الدولية للهجرة منهجيتها المتعلقة بإدارة الهجرة بالتعاون الوثيق مع السلطات المعنية بما في ذلك سلطات إدارة الحدود وخفر السواحل لتطوير نظام إحالة فعال لجميع الفئات المسافرة ضمن تدفقات الهجرة المختلطة، بمن فيهم أولئك الذين لا يحتاجون إلى حماية دولية وإنما قد يكون لديهم حاجات و مكان ضعف أخرى.

19. يحتوي الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة على تصورات إيضاحية (أنظر الرسوم البيانية في المرفق 1 لهذه الوثيقة) يمكن استخدامها لإيضاح: (أ) نقاط التكامل بين كل قطاع من قطاعات المساعدة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة خلال أي مرحلة من مراحل الأزمة (أي قبل الأزمة و خلالها و بعدها)؛ (ب) الرابط بين كل قطاع من قطاعات المساعدة التي تقوم بها المنظمة والنظم الدولية القائمة، بما في ذلك المنهجية القائمة على المجموعات والنظم الأخرى (نظام اللاجئين؛ السلام والأمن؛ وأطر عمل التنمية)؛ و (ج) المنهجية المرنة التي تسمح بتحديد أي قطاع من قطاعات المساعدة يحظى بالأولوية وذلك بحسب كل حالة أزمة و نوعية مكان الضعف وأنماط التنقلات الناتجة عنها. ويمكن التعرف في المثال أدناه على مثال آخر حول كيفية استخدام هذا الإطار التنفيذي في ما يتعلق بتدفقات الهجرة المختلطة.

الآليات الداخلية للتنسيق التابعة لمنظمة الدولية للهجرة

20. تم وضع الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة بشكل يتوافق مع الآليات والجراءات الداخلية، بما في ذلك الأنظمة المالية وسياسات المشتريات. و يمنح الإطار التنفيذي المنظمة الدولية للهجرة أداة تعزز التعاون الداخلي والتناسق بين البرامج على جميع المستويات. وهذا

¹² للمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع التالي www.regionalmms.org

يعني بشكل ملموس تقوية آليات التعاون الداخلية بهدف إجراء تقييمات شاملة ووضع استراتيجيات للاستجابة لأزمات الهجرة على مستوى مختلف مراحل الأزمة بما في ذلك عند توقع الأزمة أو على إثرها. وبالتالي فإن تطبيق هذا الإطار التنفيذي لا ينتج عنه أي تخصيص لموارد إضافية.

21. بهدف تطبيق سياساتها، تتبع المنظمة الدولية للهجرة بصفة عامة عددًا من الإجراءات التشغيلية الداخلية الموحدة. و يتضمن ذلك الإجراءات التشغيلية الموحدة القائمة أصلاً و التي تحدد معايير تصنيف حالات الطوارئ ضمن ثلاثة مستويات تتطلب كل منها عملاً تنفيذياً ومؤسسياً مختلفاً. بالإضافة إلى ذلك فإن الهدف من الإجراءات التشغيلية الموحدة القائمة أو تلك التي يجري إعدادها لتحديد تسلسل العمل و المهام بشكل يعزز قدرة المنظمة الدولية للهجرة على الاستجابة ويسهل عمليات اتخاذ القرارات والمساءلة بحسب كل مستوى من الأزمة. أما الإجراءات التشغيلية الموحدة المرتبطة بالإطار التنفيذي فهي كذلك مبنية على تقييماتٍ لاستجابات حديثة لأزمات واسعة النطاق كما تستند إلى التزامات المنظمة الدولية للهجرة ضمن برنامج العمل التطويري للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

الطريق إلى المستقبل

22. تسعى المنظمة الدولية للهجرة للحصول على دعم الدولها الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ الإطار التنفيذي في حالات الأزمات بشكل يمكن المنظمة من اقتراح حلولٍ بالاعتماد على مجالات خبراتها، وضمن استجاباتٍ منسقة لصالح الأشخاص المتضررين بسبب الأزمة، ولصالح الدول الأعضاء، وتُظم الاستجابة الدولية القائمة التي تسعى جاهدةً وباستمرارٍ لتقديم المساعدة والحماية. ويمكن للدول الأعضاء أن تساند المنظمة الدولية للهجرة في التوصل مع شركائها لتسهيل الحوار حول تبعات الهجرة الناتجة من الأزمات وحول الطرق التي تمكن نظام الاستجابة القائمة من معالجة مختلف الأبعاد المتعلقة بأزمات الهجرة بشكل أفضل.

23. تفترض المنظمة الدولية للهجرة أن تمكن هذه الأداة من: (أ) تحسّن قدرة المنظمة الدولية للهجرة على استخدام خبرتها التقنية وقطاعات المساعدة لدعم البلدان على مواجهة تبعات الهجرة الناتجة عن حالات الأزمات، بما في ذلك تلك الأزمات التي يكون من بين المتضررين منها مهاجرون الدوليون و(ب) التقليل من الوقت المطلوب للاستجابة لأزمات الهجرة من خلال تحسين آليات المنظمة المتعلقة بقدرات التأهب والاستجابة ؛ و(ج) تقوية الروابط بين قطاعات المساعدة التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة ونظم الاستجابة القائمة في مجالات العمل الإنساني، والسلام والأمن، والتنمية.

السيناريوهات العامة ضمن الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة

1. إنَّ الإطار التنفيذي للمنظمة الدولية للهجرة المتعلق بأزمات الهجرة هو أداة براغماتية، مرنة، ومتطورة، بحيث يمكن عند تطبيقه من التناغم مع الحاجات الخاصة لكل نوع من أنواع الأزمات، والأوضاع المحلية، ومدى حضور الجهات الفاعلة الأخرى وقدراتها (بما في ذلك الدول المتضررة)، والطبيعة البطيئة أو المفاجئة للآزمة، ومدى توفر التمويل والقدرة على وصول المساعدات الإنسانية، وغيرها الكثير.

2. تستند الرسوم البيانية الظاهرة في الصفحات اللاحقة على خمسة عشر قطاع مساعدة تمَّ تبيانها سابقاً في هذه الوثيقة. وتهدف هذه الرسوم البيانية إلى إيضاح التالي: (أ) نقاط التكامل بين كل قطاع من قطاعات المساعدة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة خلال أي مرحلة من حالة مراحل الأزمة (أي قبل الأزمة و خلالها وبعدها)؛ (ب) الروابط بين كل قطاع من قطاعات المساعدة التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة والنظم الدولية القائمة، بما في ذلك المنهجية القائمة على المجموعات والنظم الأخرى (نظام اللاجئين؛ السلام والأمن؛ وأطر عمل التنمية)؛ و(ج) المنهجية المرنة التي تسمح بتحديد أي قطاع من قطاعات المساعدة يحظى بالأولوية وذلك بحسب كل حالة أزمة و نوعية مكامن الضعف وأنماط التقلبات الناتجة عنها.

3. بحسب نوع الأزمة ومرحلتها، تحدّد الرسوم البيانية التالية ما اذا كان قطاع مساعدة ما أساسيّ، هام أو موصى بها (أي من الأفضل أن يعمل بها). وتعتبر قطاعات المساعدة أساسية عندما تكتسي تلك القطاعات أهمية جوهريّة في المساهمة في النوعية المحددة للاستجابة للآزمة خلال مرحلة معينة و بحسب نوع الأزمة. و تكون القطاعات مهمّة عندما يكون بإمكانها أن تلعب دوراً هاماً في المساهمة في الاستجابة؛ أما قطاعات المساعدة الموصى بها فهي تلك القطاعات التي تدعم و تعزز القطاعات الأساسية والهامّة. حيث تسند هذه القطاعات بعضها البعض وتساهم في الاستجابة العامة من خلال توفير منهجية متكاملة ومرنة (سياق محدّد) لأزمات الهجرة. وتختلف أهمية كل قطاع بحسب المراحل المختلفة للآزمة حيث يمكن لقطاع ما أن يكون أساسياً في مرحلة معينة و موصى به في مرحلة أخرى. إذ أن جميع القطاعات لا تنطبق بنفس الشكل على جميع أنواع الأزمات.

4. الجدير بالملاحظة أنّ الرسوم البيانية التالية تمثّل تصورات عامة لمختلفة أنواع الأزمات وهي تهدف لإيضاح الاستجابات المحتملة وقطاعات المساعدة الأساسية. وبالتالي، فإنّ التطبيق الفعلي للإطار التنفيذي يتسم بالمرونة ويستند إلى السياق الخاص لكل أزمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمات في وقتنا الحاضر نادراً ما تُنتج تقلبات داخلية فقط أو عابرة للحدود فقط، بل يترتّب عليها في معظم الأحيان أنماط تقلبات معقّدة تجمع بين الإثنين معاً.

الكوارث من صنع الإنسان: التنقلات الداخلية و العابرة للحدود

5. تؤدي الكوارث من صنع الإنسان، على غرار العنف الداخلي والإضطرابات والنزاع، إلى تنقلاتٍ داخليةٍ يائسةٍ وفوضويةٍ يمكن أن ينتج عنها تدفقاتٍ عابرةٍ للحدود لأشخاصٍ يحاولون الهرب من حالاتٍ مهددةٍ للحياة. ويمكن لهذه الكوارث أن تؤدي إلى حالاتٍ يكون فيها الناس عالقين أو تقطعت بهم السبل في مناطقٍ خطيرةٍ و يكونون غير قادرين على الفرار منها.

6. تختلف فئات المهاجرين الذين يحتاجون إلى مساعدة من سياقٍ إلى آخر، حيث يمكن أن يكون من بينهم مهاجرون دوليون عالقون في الداخل أو قد قاموا بعبور حدودٍ دوليةٍ، ونازحون داخليًا، ولاجئون و/أو طالبو لجوء، ونازحون عبروا الحدود الدولية لكن ليس لهم الحق في طلب اللجوء أو هم غير معنيين بذلك و الأشخاص ضعاف الحال، على غرار ضحايا الاتجار بالبشر والأطفال الفُصّر غير المصحوبين بولي.

الشراكات والتنسيق

7. تُنسّق الاستجابات خلال الكوارث من صنع الإنسان مع الدولة التي تشهد الأزمة. وإذا حدث تدفقٌ لطالبي اللجوء و/أو اللاجئيين عبر الحدود، فيتم حينها تنسيق نشاطات الاستجابة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ودول الأخرى الآمنة و/أو دول العبور وإعادة التوطين. وإذا انطوت الأزمة على تنقلاتٍ داخليةٍ، فتُنسّق حينها الاستجابات باستخدام منهجية المجموعات (أي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية). وإذا ما وُجد مهاجرون دوليون عالقون داخل البلد أو عبروا حدوداً دوليةً، فانه يتم كذلك التنسيق في مع دولة المنشأ.

قطاعات المساعدة

8. قبل وقوع كارثة من صنع الإنسان، يمكن للأنشطة أن تركز على معالجة عناصر زعزعة الاستقرار والتوتر من خلال مبادراتٍ مختلفة على غرار مبادرات إرساء الاستقرار المجتمعي و الانتقال في كجزءٍ من مبادرات السلام والأمن والتنمية. وإذا ما كان لدى الدولة عدد كبير من حاملي الجنسيات الأجنبية، فمن المهم حينها تقديم الدعم المتعلق بالمساعدة التقنية وتنسيق الخدمات القنصلية إلى جانب المساعدة في مجال الإدارة الإنسانية للحدود. كما تكتسي المبادرات المتعلقة بتعزيز محاربة الاتجار بالبشر وحماية المهاجرين ضعاف الحال أهميةً كبرى باعتبارها جزءاً من نظم إدارة الهجرة.

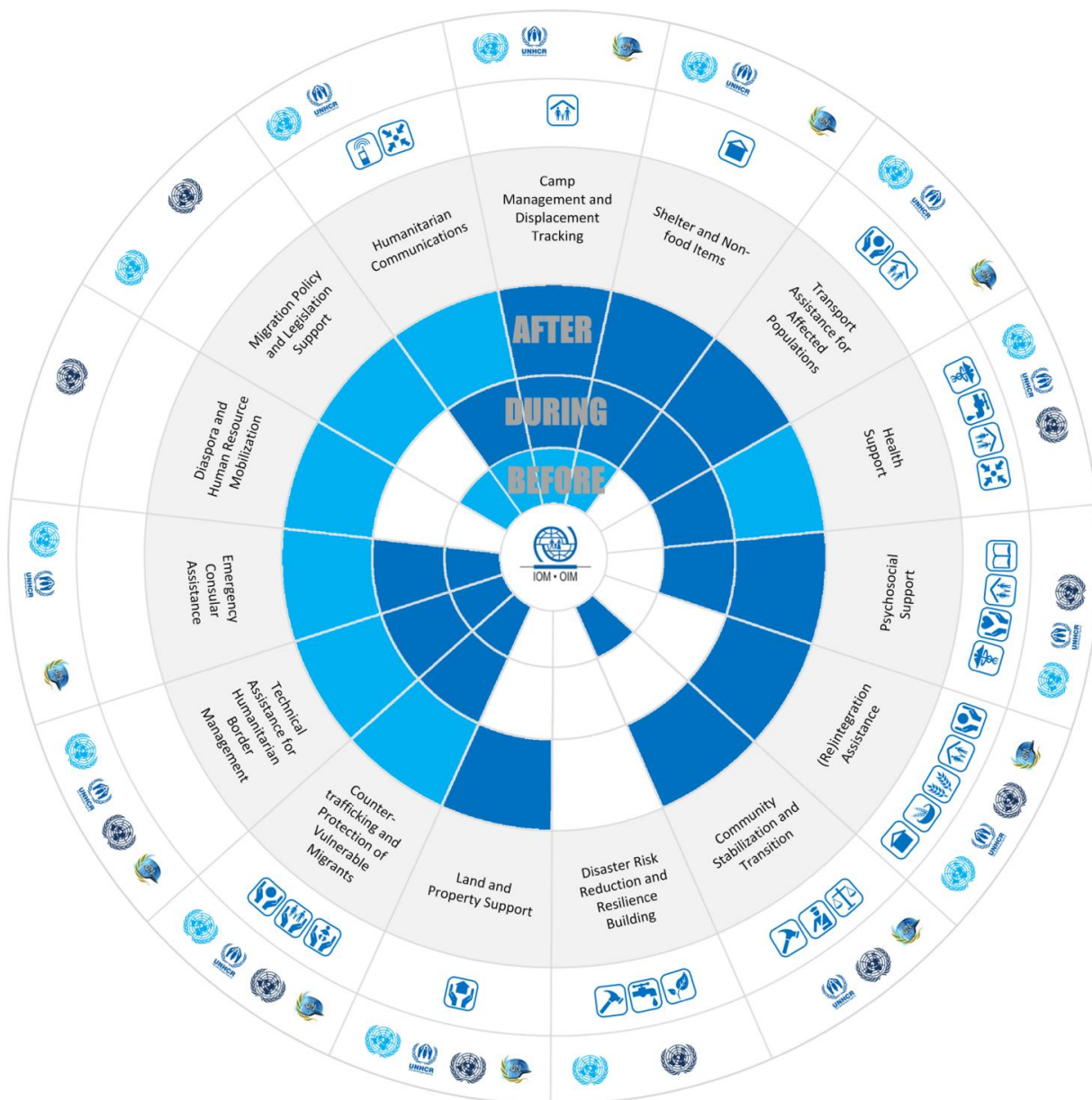
9. خلال الكوارث من صنع الإنسان، وإذا انطوت هذه الأخيرة على تنقلاتٍ واسعة النطاقٍ عابرةٍ للحدود و/أو وجود مهاجرين دوليين عالقين في البلد الذي يشهد أزمة، تتطلب الاستجابات حينها إدارةً ملائمةً وفعالةً للحدود والهويات،

والتنسيق مع الخدمات القنصلية وآليات التعرف على الأشخاص ضعاف الحال وإحالتهم. كما يمكن لخدمات النقل أن توفر حمايةً أساسيةً منقذة للحياة بالنسبة للعالقين في الأزمة، بما في ذلك الأجانب الذين يحتاجون إلى المساعدة المتعلقة بالمهاجرين. أمّا فيما يخصّ الذين عبروا حدود دولية، فقد يكون من الضروري توفير خدمات النقل لهم من الحدود. وأخيرًا، فمن الضروري ي توفير المساعدة الإنسانية (أي المأوى والمواد غير الغذائية والدعم الصحيّ والنفسيّ الاجتماعيّ، وغيرها)، والتي تُنسّق عادةً من خلال عمليات الاتّصال الإنسانيّ، وتقديمها للأشخاص النازحين في المخيمات أو في المجتمعات المحلية المضيفة داخل البلد الذي يشهد الأزمة أو خارجه و ذلك لأجل للتخفيف من المعاناة.

10. وفي فترة ما بعد الكارثة من صنع الإنسان، تتضمّن أنشطة الاستجابة الأساسية تلك الأنشطة التي تمنع حدوث و/أو تحدّ من تبعات الكوارث من صنع الانسان، مثل جهود إرساء الاستقرار المجتمعي ودعم جهود الانتقال، وتلك الأنشطة التي تعالج المسائل المتعلقة بالعقارات و قضايا الملكية وذلك لأجل توفير حلولٍ طويلة الأمد للنازحين. ويمكن دعم جهود إرساء السلام وإعادة الإعمار عبر تعبئة الشتات والموارد البشرية.

وتتضمّن بعض الأمثلة: الجمهورية العربية السورية (2012)، ليبيا (2011)، ساحل العاج (2011)، وغيرها.

صورة بيانية لكارثة من صنع الإنسان: التنقلات الداخلية والعابرة للحدود



<div> <div>Critical</div> <div>Important</div> <div>Recommended</div> </div> <div> <div>SYSTEMS</div> <div>Cluster System (OCHA)</div> <div>Refugee Regime (UNHCR)</div> <div>Development Actors (UNDP)</div> <div>Security and Peacebuilding Actors</div> </div>	<div>Clusters</div> <div> <div>Camp Coordination & Camp Management (CCCM)</div> <div>Water, Sanitation and Hygiene</div> <div>Early Recovery</div> <div>Education</div> <div>Protection</div> <div>Logistics</div> <div>Emergency Telecommunications</div> <div>Health</div> <div>Food Security</div> <div>Shelter</div> </div>	<div>Other Clusters/Sectors/Groups</div> <div> <div>Housing, Land and Property Rights</div> <div>Gender-based Violence</div> <div>Coordination</div> <div>Rule of Law and Justice</div> <div>Mental Health & Psychosocial Support</div> <div>Safety and Security</div> <div>Environment</div> <div>Child Protection</div> <div>Agriculture</div> </div>
---	---	---

الكوارث الطبيعية التي تحدث بشكل مفاجئ: التنقلات الداخلية والعابرة للحدود

11. تؤدّي الكوارث الطبيعية التي تحدث بشكل مفاجئ، على غرار الفيضانات و تسونامي أو الزلازل، إلى دمار كبير وخسارة في المأوى والبنى التحتية وسبل كسب العيش. وتؤدّي في أغلبها إلى موجات من النزوح داخلي و لكن أيضًا إلى هجرة محتملة عبر الحدود لأشخاص يحاولون الحصول على المساعدة والحماية الفورية.

12. تختلف فئات المهاجرين الذين يحتاجون إلى مساعدة من سياق إلى آخر، ولكن يمكن أن يكون من بينهم مهاجرون دوليون عالقون في الكارثة، ونازحون داخليا ، ونازحون بسبب الوضع البيئي عبروا حدودا دولية، وأشخاص ضعاف الحال على غرار ضحايا الاتجار بالبشر والقُصّر غير المصحوبين بأوليائهم.

الشراكات والتنسيق

13. خلال الحدوث المفاجئ للكوارث الطبيعية، تُستق جميع الاستجابات مع الدولة التي تشهد أزمة وذلك باستخدام منهجية المجموعات (أي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية). و بحسب نوع الاستجابة، فقد يكون من الضروري أيضًا التنسيق مع الأمم المتحدة ووكالات التنمية، ولاسيما في مراحل ما قبل الكارثة و ما بعدها. وإذا ما حدث تدفق للنازحين عبر الحدود بسبب الوضع البيئي ، فيتم تنسيق الأنشطة مع دولة الجوء أو العبور الأولى. وإذا ما وجد مهاجرون دوليون عالقون داخل البلد أو كانوا قد عبروا حدودا دولية، فانه يتم التنسيق في هذه الحالة مع دول المنشأ.

قطاعات المساعدة

14. قبل وقوع الكوارث الطبيعية بشكل مفاجئ، من المهم تطبيق أنشطة الحدّ من مخاطر الكوارث باعتبارها من التدابير الضرورية المتعلقة بالتأهب والوقاية. و يمكن الحدّ من و مكامن الضعف لدى المجتمعات المحلية والمخاطر التي تطالها، و تعزيز قدرتها على مواجهة الكوارث من خلال بناء قدرة الدولة والمجتمعات المحلية على الاستجابة لهذه الكوارث، ووضع نظم إنذار مبكر و/أو بناء بنى تحتية مقاومة للكوارث. بالإضافة إلى ذلك، وإذا كان لدى الدولة عدد كبير من حاملي الجنسيات الأجنبية، فمن المهمّ حينها تقديم الدعم التقني وتنسيق الخدمات القنصلية لضمان تحديد ملائم وفي الوقت المناسب للأشخاص وإصدار الوثائق اللازمة في حال حدوث كارثة.

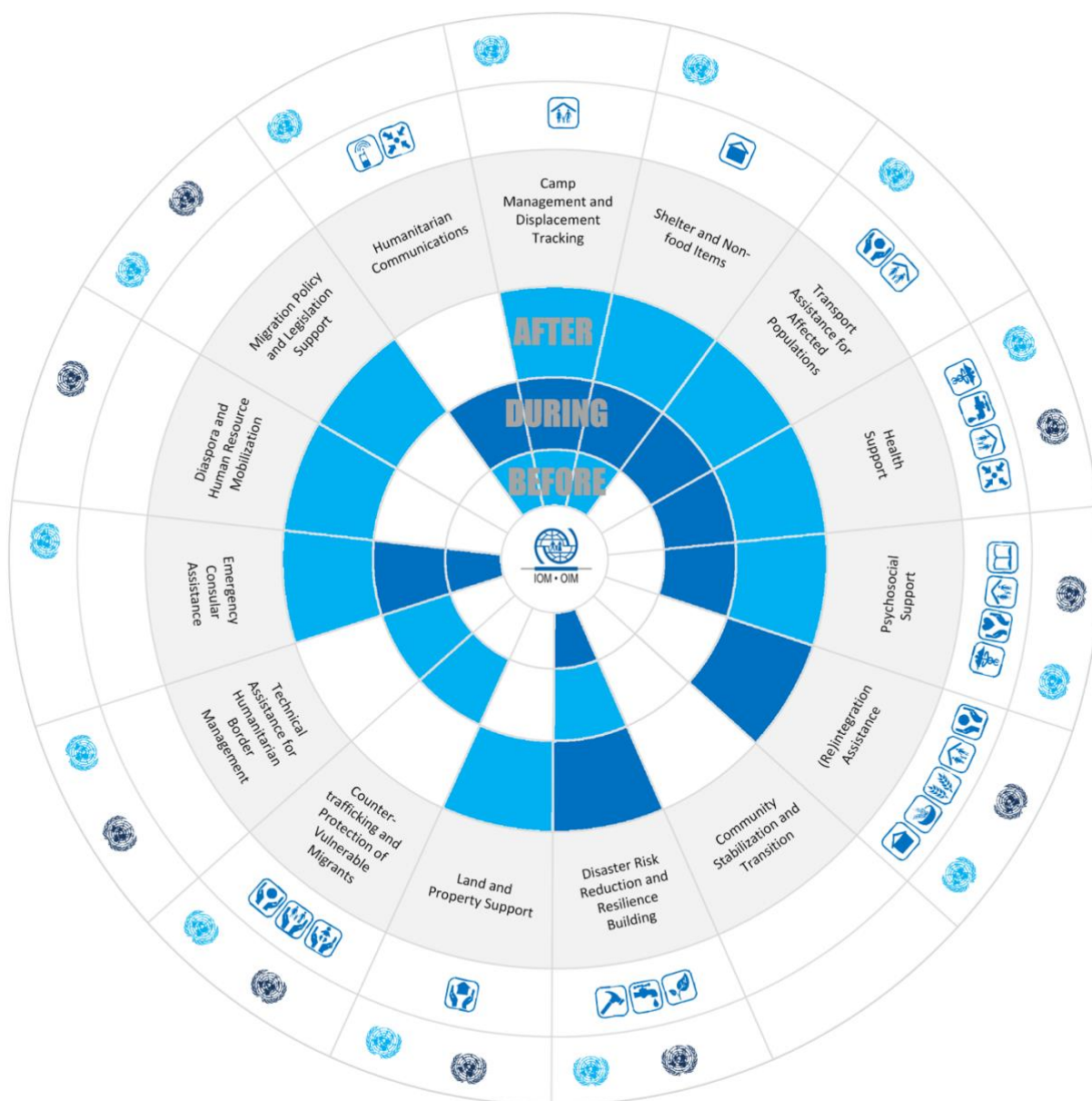
15. عند وقوع كارثة طبيعية بشكل مفاجئ، فمن الضروري معالجة الحاجات الفورية للسكان المتضررين من الأزمة، على غرار تعقب النزوح وتوفير المأوى والمواد غير الغذائية والخدمات الصحية والدعم النفسي و الاجتماعي. وتعدّ الاتصالات الإنسانية أساسية أيضًا في هذه الحالة، إذ تسهّل تبادل المعلومات بين المتسجّين (بمن فيهم الجهات المعنية بالعمل الإنساني) والسكان المتضررين من الأزمة وتلبية حاجات السكان المتضررين للمعلومات. وتمكن

هذه الاتّصالات الإنسانيّة من الحصول على أراء و مقترحات المستفيدين بشكل يُسهم في صياغة استجابة إنسانيّة مناسبة وتسهيل التخطيط للتعافي.

16. بعد وقوع كارثة طبيعيّة بشكلٍ مفاجئ، وكما هي الحال في مرحلة ما قبل الكارثة، فإن تطبيق أنشطة الحدّ من مخاطر الكوارث يكتسي أهمية كبرى ليس فقط على مستوى الاستجابة للكارثة والتعافي من تبعاتها، وإنّما أيضًا على مستوى أنشطة منع وقوع كوارث في المستقبل والاستعداد لها. وتعدّ المساعدة على إعادة الإدماج أساسيّة لإنهاء النزوح من خلال حلول طويلة الأمد وذلك عبر تنفيذ أنشطة في مجالات توفير سبل كسب العيش بطريقة مستدامة، و مأوى دائمة والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسيّة.

تتضمّن الأمثلة: باكستان (2010 و 2011)، هايتي (2010)، اليابان (2011)، وتسونامي المحيط الهندي (2004)، وغيرها.

الرسم البياني للكوارث الطبيعية التي تحدث بشكل مفاجئ: التنقلات الداخلية والعابرة للحدود



<p>Legend:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ Critical ■ Important ■ Recommended <p>SYSTEMS</p> <ul style="list-style-type: none"> Cluster System (OCHA) Refugee Regime (UNHCR) Development Actors (UNDP) Security and Peacebuilding Actors 	<p>Clusters</p> <ul style="list-style-type: none"> Camp Coordination & Camp Management (CCCM) Water, Sanitation and Hygiene Early Recovery Education Protection Logistics Emergency Telecommunications Health Food Security Shelter 	<p>Other Clusters/Sectors/Groups</p> <ul style="list-style-type: none"> Housing, Land and Property Rights Gender-based Violence Coordination Rule of Law and Justice Mental Health & Psychosocial Support Safety and Security Environment Child Protection Agriculture
--	--	---

الكوارث الطبيعية التي تحدث بشكلٍ بطيء: التنقلات الداخلية والعابرة للحدود

17. تؤدي الكوارث الطبيعية التي تحدث بشكلٍ بطيء، والتي يمكن أن تتفاقم بفعل تأثير التغير المناخي على البيئة، على غرار الجفاف، وارتفاع مستوى سطح البحر أو انجراف السواحل، إلى دمار و خسارة المأوى والبنى التحتية وسبل كسب العيش. كما تؤدي أيضًا إلى تنقل داخلي و/أو عبر الحدود للسكان المتضررين، مثل النزوح إلى المناطق الحضرية إلى المناطق الحضرية أو داخل المناطق الحضرية نفسها. ولا ينتج بالضرورة عن مثل هذا الوضع أزمة إنسانية حادة.

18. تختلف فئات المهاجرين الذين يحتاجون إلى مساعدة من سياق إلى آخر، ولكن يمكن أن يكون من بينهم مهاجرون بسبب الوضع البيئي وسكان ضعفاء قد تقطعت بهم السبل. ويمكن لأزمة حادة أن تؤدي إلى نزوح أشخاص، لا سيما النازحين داخليًا أو بفعل الأوضاع البيئية الذين يعبرون حدود دولية. إلا أن معظم التنقلات، سواء كانت داخلية أو خارجية، تأخذ على الأرجح شكل تنقلات طوعية، الأمر الذي يبرز دور الهجرة كاستراتيجية للقدرة على التأقلم والتكيف.

الشراكات والتنسيق

19. عند وقوع كارثة طبيعية بشكلٍ بطيء، تُسَق جميع الاستجابات مع البلد المتضرر. كما أنه من المهم أيضًا التنسيق مع الأمم المتحدة ووكالات التنمية لمنع حدوث هذه كوارث طبيعية بشكلٍ بطيء. وإذا تطوّر الوضع ووصل إلى أزمة إنسانية شديدة تتطلب الدعم الإنساني الدولي، يتم حينها تنسيق الاستجابة الإنسانية ضمن إطار منهجية المجموعات (أي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية). وإذا ما وجد مهاجرون دوليون بحاجة إلى مساعدة في البلد الذي يشهد أزمة، يتم التنسيق مع بلدان المنشأ.

قطاعات المساعدة

20. قبل وقوع الكوارث الطبيعية بشكلٍ بطيء، من الضروري تطبيق أنشطة الحدّ من مخاطر الكوارث باعتبارها تدابير متعلقة بالتأهب والوقاية تهدف إلى الحدّ من مخاطر مثل هذه الكوارث. ومن خلال بناء قدرة الدول والمجتمعات المحلية على الاستجابة لهذه الكوارث و أماكن الضعف لدى السكان في المناطق الحضرية والريفية. كما تكتسي المبادرات المتعلقة ببناء القدرات على مواجهة الكوارث أهمية كبرى لجعل المجتمعات قادرة على ملائمة سبل كسب عيشهم مع السياقات المتغيرة، الأمر الذي يساهم في التنمية المستدامة ويمنع الهجرة القسرية. ويمكن أيضًا اعتماد الهجرة الآمنة والمخطط لها ، بما في ذلك إعادة التوطين، كشكلٍ من أشكال التكيف في خلال الكوارث الطبيعية

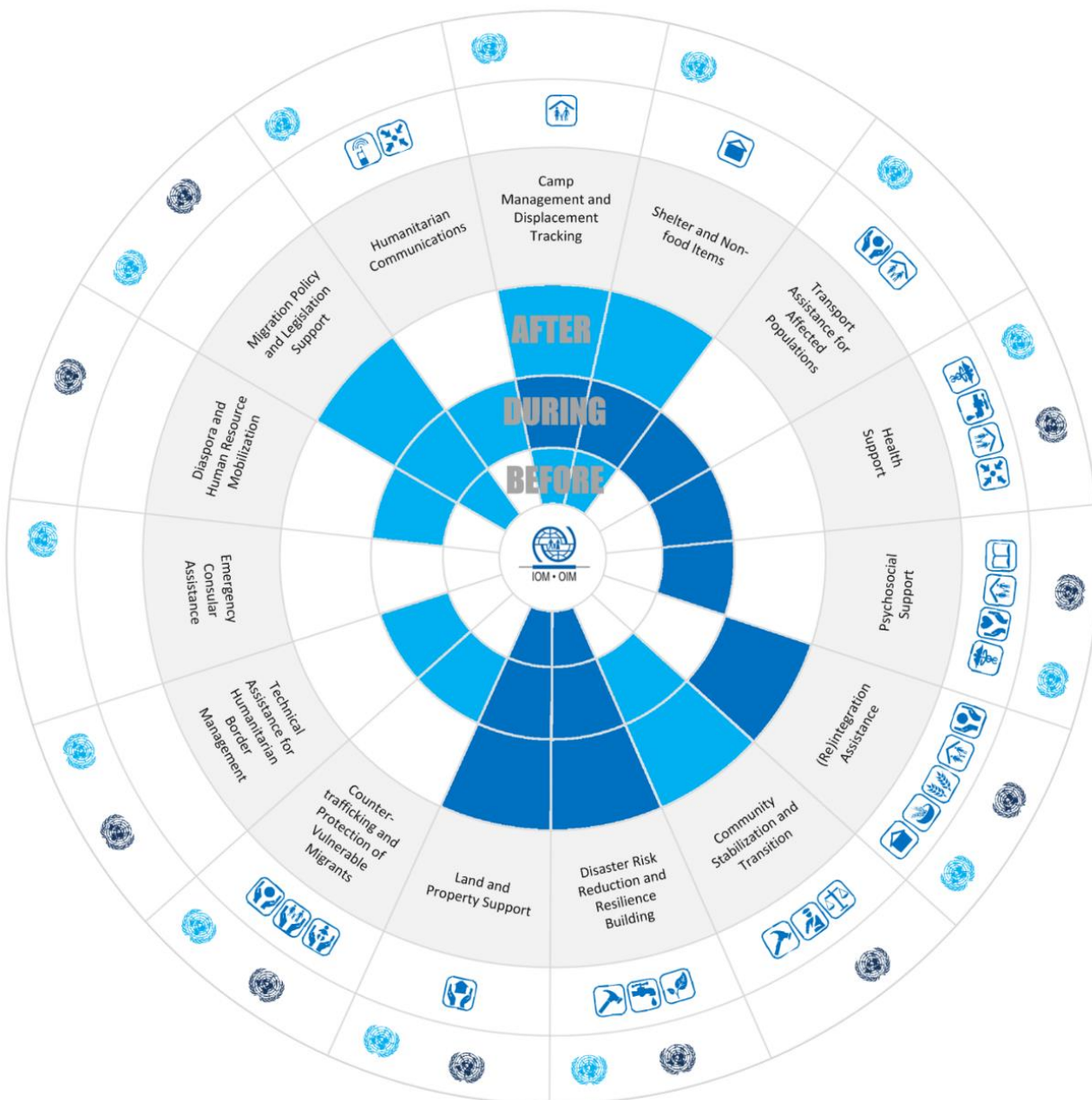
التي تحدث بشكلٍ بطيء. و تكتسي الأنشطة المتعلقة بالأراضي و الملكية العقارية أهمية قصوى لا سيما عندما يفقد الأشخاص المتضررون وعائلاتهم سبل كسب العيش ويضطرون إلى الانتقال.

21. خلال الكوارث الطبيعية التي تحدث بشكلٍ بطيء والتي تولّد حاجاتٍ إنسانية حادة، يمكن للمبادرات المتعلقة بتعقّب السكّان، وخدمات النقل، وتوفير المأوى، والخدمات الصحية، والدعم النفسي و الاجتماعي أن تلعب دوراً هاماً في مساعدة الأشخاص المتضررين من الأزمة. كما يستمرّ العمل بالأنشطة المتعلقة بالحدّ من مخاطر الكوارث بوصفها أساسية لبناء قدرات الدول والأشخاص المتضررين على التأقلم مع الأزمة كما من شأن هذه الأنشطة أن توفر إطار عمل يربط الإغاثة والتعافي بالتنمية. كما أنه من المهم معالجة القضايا المتعلقة بالأرض والملكية العقارية ، إذ أن ذلك من شأنه أن يساهم في إيجاد حلولٍ مؤقتة للأشخاص النازحين.

22. بعد وقوع الكوارث الطبيعية التي تحدث بشكلٍ بطيء، تستمرّ أنشطة الحدّ من مخاطر الكوارث في لعب دورٍ مهمّ في الحدّ من مخاطر هذه الكوارث وبناء قدرات المجتمعات في المناطق الحضرية والريفية على مواجهة الكوارث. كما أن معالجة القضايا المتصلة بالأراضي والملكية العقارية وتوفير المساعدة على الإدماج هي أنشطة أساسية لأجل إنهاء النزوح من خلال حلولٍ طويلة الأمد على غرار مبادرات دعم إيجاد سبل كسب عيش و توفير الملاجئ الدائمة.

تتضمّن بعض الأمثلة: (بنغلاديش 2009) ودول الجزر ذات الأراضي المنخفضة.

الرسم البياني للكوارث الطبيعية التي تحدث بشكلٍ بطيء: التنقلات الداخلية والعابرة للحدود



<p>Legend:</p> <ul style="list-style-type: none"> Critical Important Recommended <p>SYSTEMS</p> <ul style="list-style-type: none"> Cluster System (OCHA) Refugee Regime (UNHCR) Development Actors (UNDP) Security and Peacebuilding Actors 	<p>Clusters</p> <ul style="list-style-type: none"> Camp Coordination & Camp Management (CCCM) Water, Sanitation and Hygiene Early Recovery Education Protection Logistics Emergency Telecommunications Health Food Security Shelter 	<p>Other Clusters/Sectors/Groups</p> <ul style="list-style-type: none"> Housing, Land and Property Rights Gender-based Violence Coordination Rule of Law and Justice Mental Health & Psychosocial Support Safety and Security Environment Child Protection Agriculture
--	--	---

الأزمات طويلة الأمد: التنقلات الداخلية والعابرة للحدود

23. تنطوي الأزمة التي طال أمدها بصورة تقليدية على مجموعة من الصّعاب، سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، مثل العنف السياسي و/أو الجرائم ، وعدم الاستقرار، وعدم توافر الخدمات الاجتماعية وفرص العمل، أو الجفاف، الأمر الذي يؤدي غالباً في نفس الوقت إلى تنقلات عبر الحدود وأخرى داخلية. لأجل ذلك، فإن الأزمة التي طال أمدها تتطلب استجابة تنطوي على المزج بين مجموعة متنوعة ومتكاملة من القطاعات.

24. تختلف فئات المهاجرين الذين يحتاجون إلى مساعدة من سياق إلى آخر، حيث يمكن أن يكون من بينهم مهاجرون دوليون عالقون في الأزمة، ونازحون داخلياً، ولاجئون و/أو طالبي لجوء، ومهاجرون بفعل العوامل البيئية، وأشخاص ضعاف على غرار ضحايا الاتجار بالبشر والفُصّر غير المصحوبين بذويهم.

الشراكات والتنسيق

25. تُنسّق الاستجابات خلال الأزمات طويلة الأمد مع الدولة التي تشهد الأزمة. وإذا كان هناك تدفّق لطالبي اللّجوء و للاجئين يعبرون حدوداً دولية، تُنسّق حينها أنشطة الاستجابة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ودول الطرف الثالث الأمانة و/أو دول العبور و دول إعادة التوطين. وإذا انطوت الأزمة على تنقلاتٍ داخلية، تُنسّق حينها الاستجابات باستخدام منهجية المجموعات (أي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية). وإضافةً إلى ذلك، فإنه بسبب المستويات المرتفعة لانعدام الأمن خلال الأزمات طويلة الأمد، فقد تكون هنالك ضرورة لتنسيق الاستجابات مع الجهات المعنية بالأمن وبناء السلام و كذلك مع الجهات الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية. وإذا كان كان هناك مهاجرون دوليون بحاجةٍ إلى مساعدة في البلد الذي يشهد أزمة، فإنه يتمّ التنسيق مع بلدان المنشأ.

قطاعات المساعدة

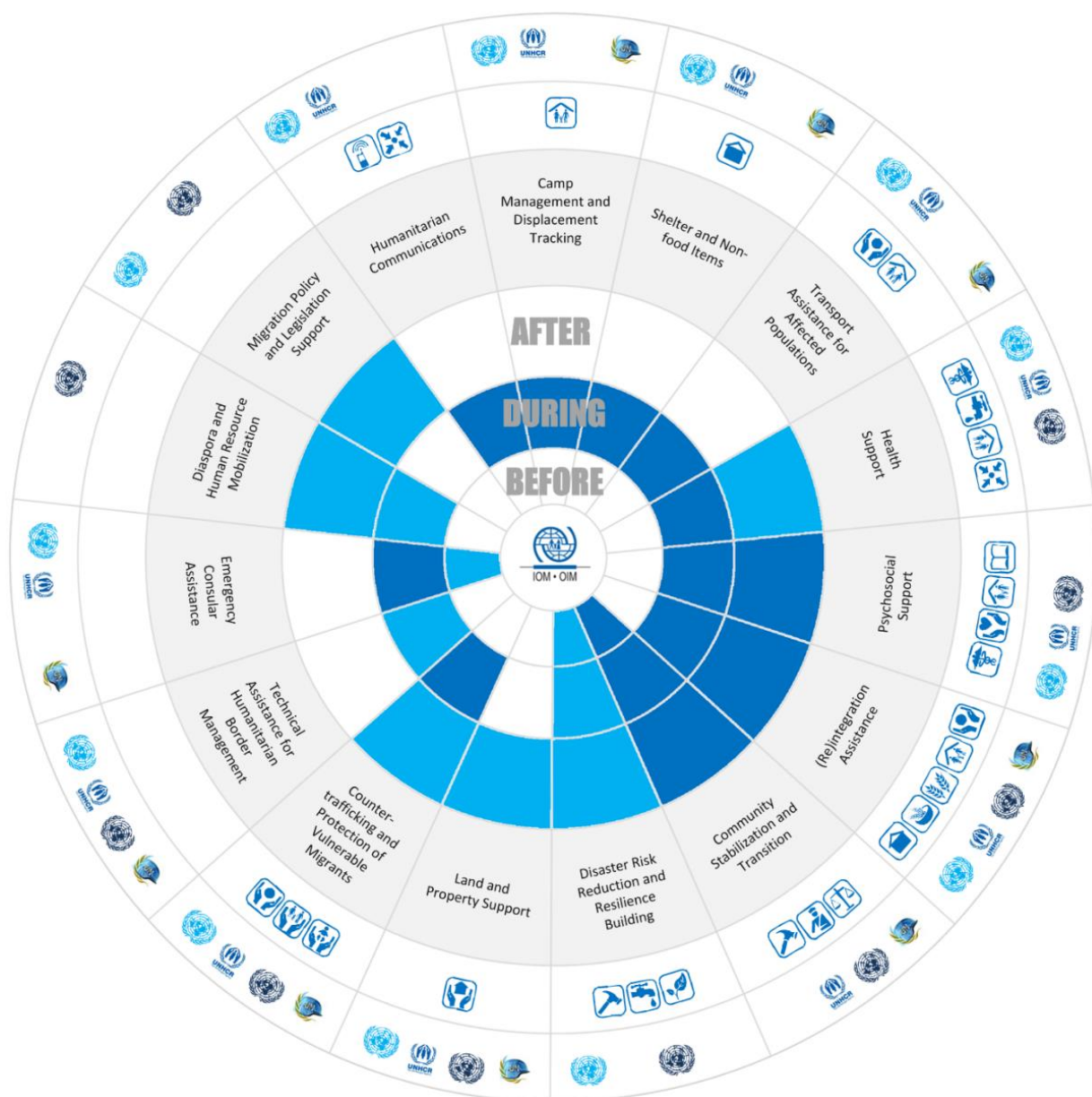
26. تعدّ أنشطة إرساء الاستقرار ودعم المراحل الانتقالية تدابير أساسية في فترة ما قبل الأزمة طويلة الأمد وذلك لأنها تمكّن من معالجة مصادر التوتر ومنع اندلاع الصراعات والمزيد من الهجرة القسرية. وإذا ما وُجد احتمال لحدوث كوارث طبيعية بشكلٍ مفاجئ أو بطيء، فإن مبادرات الحدّ من مخاطر الكوارث تكتسي أهمية كبيرة من حيث الحدّ من المخاطر وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

27. خلال الأزمات طويلة الأمد، من المهم معالجة الحاجات الفورية للأشخاص المتضررين مثل تقديم الخدمات الصحية والدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير المأوى، و المساعدة في إدارة المخيمات، وأنشطة إرساء الاستقرار المجتمعي، والمساعدة على إعادة الإدماج. ويعدّ توفير المساعدة والحماية للأشخاص ضعاف الحال أمراً أساسياً إذ عادة ما تستغل الشبكات الإجرامية هذه الأوضاع، على سبيل المثال، من خلال تجنيد فئة الشباب المعرض للخطر و/أو الانخراط في عمليات الاتجار بالبشر. وإذا ما وُجد مهاجرون دوليون عالقون في الأزمة، فإنه من المهم التنسيق مع الخدمات القنصلية.

28. ، تستمرّ أنشطة إرساء الاستقرار ودعم المراحل الإنتقالية في المجتمعات في لعب دور أساسي في فترة ما بعد الأزمة طويلة الأمد، إذ أنها تسهم في معالجة مصادر التوتر وإعادة الاستقرار والثقة من خلال مبادرات بناء السلام والحوار. كما تعدّ خدمات إعادة الإدماج والدعم النفسي والاجتماعي مهمة أيضاً لإنهاء النزوح من خلال حلول طويلة الأمد وذلك عن طريق ترويج هذه المبادرات على غرار الأنشطة المدرة للدخل تحسين فرص الوصول الى الخدمات الأساسية.

وتتضمن الأمثلة: القرن الأفريقي (2011)، الساحل (2012)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغيرها.

الرسم البياني للأزمات طويلة الأمد : التنقلات الداخلية والعابرة للحدود



<p>Legend:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ Critical ■ Important ■ Recommended <p>SYSTEMS</p> <ul style="list-style-type: none"> Cluster System (OCHA) Refugee Regime (UNHCR) Development Actors (UNDP) Security and Peacebuilding Actors 	<p>Clusters</p> <ul style="list-style-type: none"> Camp Coordination & Camp Management (CCCM) Water, Sanitation and Hygiene Early Recovery Education Protection Logistics Emergency Telecommunications Health Food Security Shelter 	<p>Other Clusters/Sectors/Groups</p> <ul style="list-style-type: none"> Housing, Land and Property Rights Gender-based Violence Coordination Rule of Law and Justice Mental Health & Psychosocial Support Safety and Security Environment Child Protection Agriculture
--	--	---

الأزمات الصحية: التنقلات الداخلية والعابرة للحدود

29. يُقصد بالأزمات الصحية الجوائح والأوبئة.

30. تختلف فئات المهاجرين الذين يحتاجون إلى مساعدة من سياق إلى آخر، ويمكن أن يشملوا المهاجرين الدوليين العالقين في الأزمة، والنازحين داخليا، واللّاجئين.

الشراكات والتنسيق

31. تُنسّق جميع الاستجابات خلال أزمات الصحة مع البلد الذي يشهد الأزمة كما أنه يتم عادة التنسيق مع الجهات المعنية في الأمم المتحدة و الجهات الفاعلة في مجال التنمية. وإذا ما وُجد مهاجرون دوليون عالقون داخل الدولة التي تشهد أزمة، فمن المهمّ التنسيق مع البلد الأصلي.

قطاعات المساعدة

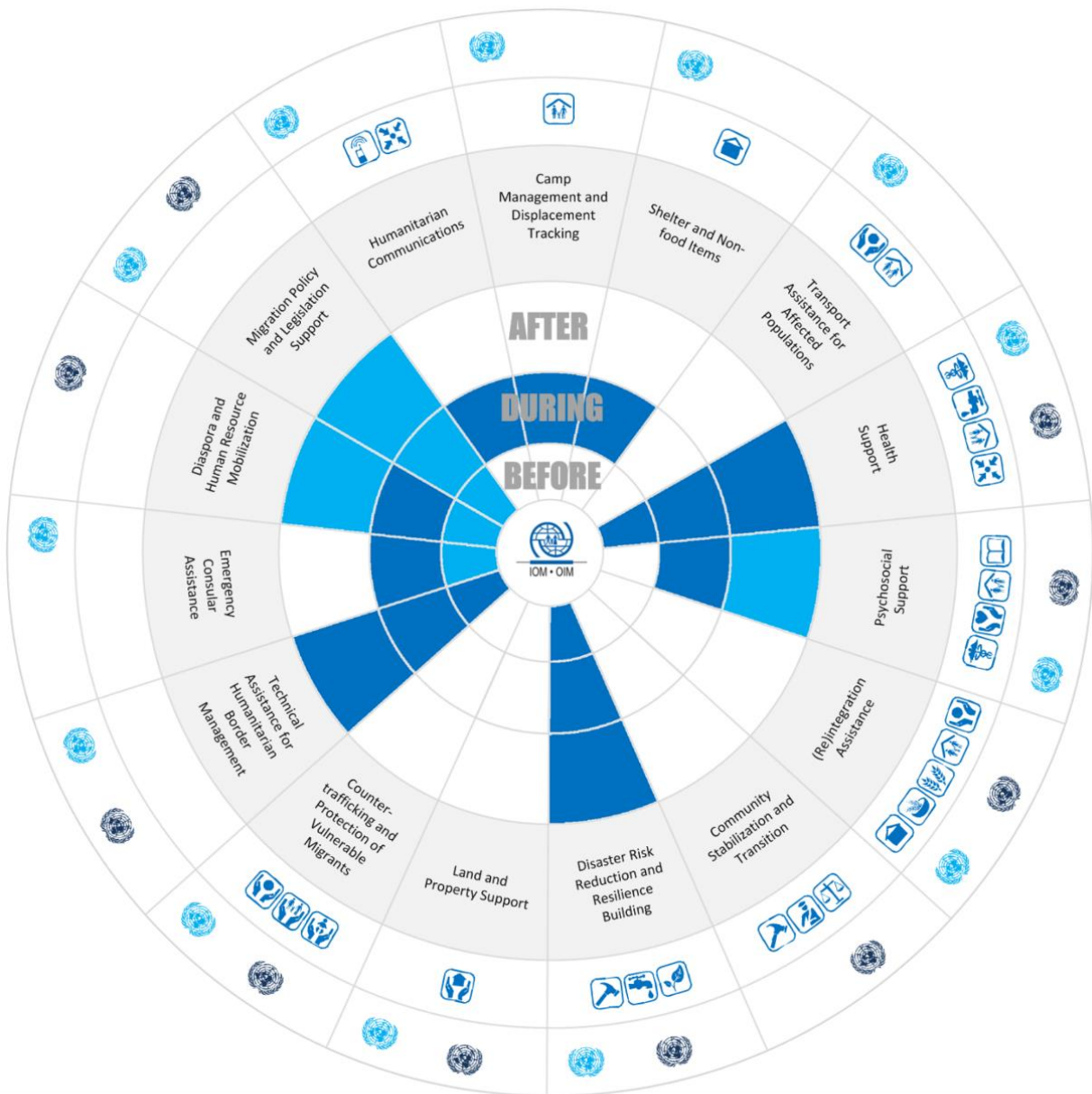
32. ، تركز أنشطة الاستجابة قبل وقوع الأزمات الصحية على مبادرات الحدّ من مخاطر الكوارث والمبادرات الصحية التي تمنع وقوع المخاطر وتحدّ من أثارها المحتملة. ويمكن أن يكون للتدريب الصحيّ المقدم لموظّفي إدارة الحدود عنصرا هاما من ناحية الحدّ من انتشار الأزمة الصحية والتعرف على الأشخاص ضعاف الحال الذين يحتاجون إلى إحالة أو مساعدة.

33. ، يعدّ توفير الخدمات الصحية والدعم النفسي و الاجتماعيّ للأشخاص المتضرّرين في خلال الأزمات الصحية أمرا أساسيا إضافة الى معالجة الحاجات الفورية كالمأوى والمواد غير الغذائية. وتكتسي الاتّصالات الإنسانية والإدارة الإنسانية للحدود أهمية بالغة في مثل هذه الأزمات إذ أنها تمكّن من الحدّ من انتشار الأزمة الصحية وذلك عبر نشر الوعي وتحديد الأشخاص المتضرّرين وإحالتهم الى الخدمات الصحية المختصة عند الاقتضاء. وإذا ما وُجد مهاجرون دوليون عالقون في الأزمة، فمن المهمّ التنسيق مع الخدمات القنصلية. وأخيرا، فإنّ التواصل مع الأطباء الممارسين في الشتات وإشراكهم في هذه العملية قد يكون عملا أساسيا في بناء القدرات وتحسين الاستجابة لمثل هذه الأزمات و معالجة الحاجات العاجلة للسكان المتضرّرين.

34. تكون الاستجابة في فترة مع بعد الأزمة مشابهة لمرحلة ما قبلها من حيث كون الأنشطة تركز على الوقاية من الأزمات والاستعداد للأزمات الصحية الممكن حدوثها في المستقبل. لأجل ذلك، فإنه يتم العمل على تنفيذ الأنشطة الصحية و تلك التي ترتبط بالحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرات بالنسبة لموظفي إدارة الحدود.

تتضمن الأمثلة: تفشي الكوليرا في هايتي (2010)، وغيرها.

الرسم البياني للأزمات الصحية: التنقلات الداخلية والعابرة للحدود



Critical Important Recommended Cluster System (OCHA) Refugee Regime (UNHCR) Development	Clusters Camp Coordination & Camp Management (CCCM) Water, Sanitation and Hygiene Early Recovery Education Protection Logistics Emergency Telecommunications	Other Clusters/Sectors/Groups Housing, Land and Property Rights Gender-based Violence Coordination Rule of Law and Justice Mental Health & Psychosocial Support Safety and Security Environment
--	--	---